حروف المعاني المفردة وأثرها عند الفقهاء والأصوليين
«معارج الآمال، وطلعة الشمس أنموذجًا»

إعداد الدكتور/ أحمد بن عبيد التمتمي

أستاذ مساعد في اللغة العربية وآدابها بكلية العلوم الشرعية – سلطنة عمان
البريد الإلكتروني: Obaidtamtami@gmail.com
سلطنة عمان- مسقط -١٤٤٦هـ-٢٠٢٥م

الملخص :

يهدف هذا البحث الموسوم بـ «حروف المعاني المفردة وأثرها عند الفقهاء والأصوليين: معارج الآمال وطلعة الشمس أنموذجًا» إلى دراسة حروف المعاني المفردة وأثرها في الفقه والأصول، مع التركيز على طريقة تناول الإمام السالمي لها في كتابيه «معارج الآمال» و«طلعة الشمس».

يتناول البحث إشكالية فهم الفقهاء والأصوليين لحروف المعاني من منظور النحويين، بالإضافة إلى كيفية تناوب هذه الحروف وأثرها على الدرس الفقهي والأصولي. وسعى البحث للإجابة عن أسئلة متعلقة بمفهوم حروف المعاني ومصادرها، ومعنى تناوب الحروف وتأثيرها في المسائل الفقهية.

والمنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج المقارن للمقارنة بين مناهج النحويين والأصوليين في دراسة حروف المعاني وتطبيقاتها في الأحكام الفقهية.

وأظهرت نتائج البحث أن حروف المعاني المفردة تؤدي دورًا كبيرًا في استنباط الأحكام الشرعية، وأن للإمام السالمي منهجًا متميزًا في تحليل هذه الحروف من خلال موازنته بين التحليل النحوي والفقهي.

الكلمات المفتاحية: حروف المعاني، الفقهاء، الأصوليون، معارج الآمال، طلعة الشمس، السالمي.

Single Semantic Letters and Their Impact on Jurists and Usul al-Fiqh Scholars
"Ma'arij al-Amal and Ta'lat al-Shams as a Model"

Prepared by Dr. Ahmed bin Obaid al-Tamtami
Assistant Professor of Arabic Language and Literature, College of Sharia Sciences, Sultanate of Oman
Email: Obaidtamtami@gmail.com
Sultanate of Oman, Muscat, 1446 AH - 2025 AD

Abstract

This study, entitled "Particles of Meaning and Their Jurisprudential and Usul Implications: A Study of Maʿārij al-Āmāl and Ṭalʿat al-Shams as a Model," aims to examine individual Arabic particles of meaning (ḥurūf al-maʿānī) and their influence on Islamic jurisprudence (fiqh) and legal theory (uṣūl al-fiqh), with a particular focus on how Imam al-Sālimī addressed these particles in his works Maʿārij al-Āmāl and Ṭalʿat al-Shams.

The research addresses a central issue concerning the way jurists and legal theorists have understood particles of meaning from a grammatical perspective, in addition to how these particles may alternate in usage and the resulting impact on legal discourse. It seeks to answer key questions related to the definition of particles of meaning, their sources, the concept of alternation among them, and their implications for jurisprudential rulings.

The study adopts a descriptive-analytical methodology, complemented by a comparative approach that contrasts the methods of grammarians and uṣūl scholars in analyzing these particles and applying them to legal judgments.

The findings reveal that individual particles of meaning play a vital role in the derivation of legal rulings. Moreover, Imam al-Sālimī adopts a distinctive approach in analyzing these particles by skillfully balancing grammatical analysis with legal reasoning.

Keywords: Particles of Meaning, Jurists, Usul Scholars, Maʿārij al-Āmāl, .Ṭalʿat al-Shams, al-Sālimī

.

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي جعل العلم نورًا للسالكين والعلماء هداة للعالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فلا يخفى على أحد أهمية اللغة العربية، ودورها في فهم النصوص الشرعية، ولقد اهتم علماء الشريعة باللغة العربية اهتمامًا كبيرًا، فجعلوها شرطًا من شروط الاجتهاد ومن تلك الأبواب النحوية التي ركز عليها علماء الشريعة «حروف المعاني» فتجد كتب الأصول مشرقة بباب حروف المعاني كما تجد أثرها ظاهرًا في كتب الفقه، ومن هذا المنطلق جاءت هذه الرسالة لتلقي الضوء على كتاب معارج الآمال فتبين جزءًا من أثر هذه الحروف في فهم النص الشرعي واستخراج الحكم الفقهي.

حدود الدراسة:

لم يستقص الباحث كل حروف المعاني في كتاب «معارج الآمال» بل اقتصر على حروف المعاني المفردة في كتابي: الطهارة والصلاة، وقد جاء فيهما ثلاثة حروف (الهمزة والباء والواو) لذلك جاءت حدود الدراسة مبنية على هذه الحروف المختارة من كتاب (معارج الآمال) ثم مقارنتها بكلام الأصوليين ممثلا بكتاب الإمام السالمي (طلعة الشمس) ودراستها نحويا وأصوليا وفقهيا، على أن الحروف الواردة في الكتاب أكثر من هذه المذكورة بكثير.

ويقتصر الباحث في الدرس النحوي على أشهر عشرة معان نحوية للحرف، وبما يتوافق مع مقارنة المعاني الوارد في كتب الأصوليين؛ إذ تتبع كل المعاني يخرجنا عن المقصود ويطيل البحث.

وقد جاء البحث في تمهيد ومبحثين، أما التمهيد، فتكلمت فيه عن نبذة مختصرة من ترجمة الإمام السالمي وكتابيه (معارج الآمال) و(طلعة الشمس).

وأما المبحث الأول، فتكلمت فيه عن نشأة حروف المعاني: تعريفها، عددها، مصادرها. وجاء المبحث الثاني بذكر نماذج من التطبيقات الفقهية لحروف المعاني في معارج الآمال، ثم الخاتمة وفيها أبرز نتائج البحث.

منهج البحث:

اتبع الباحث منهجين الأول: المنهج الوصفي التحليلي بتتبع واستقراء كلام النحويون وشواهدهم التي استدلوا بها وتحليلها؛ لبيان وجه الاستدلال ومناقشتها، والثاني: المنهج المقارن وذلك في مقارنة منهج النحويين في تعرضهم لحروف المعاني مع منهج الأصوليين وبيان أثر ذلك في المسائل الفقيهة.

مشكلة البحث:

ماذا يقصد النحويون والأصوليون بحروف المعاني؟ وما مصادر هذه الحروف؟ وما معنى تناوب حروف المعاني، وكيف أثر الدرس النحوي في الدراسات الأصولية والفقهية من خلال حروف المعاني؟ وكيف تناول الأصوليون معاني هذه الحروف في مصنفاتهم.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة تفصيلية في حروف المعاني لكتاب معارج الآمال وإنما وجدت دراسة لغوية عامة للباحث: د .حمد بن محمد البوسعيدي وهي دراسة دكتوراه لمنهج الإمام السالمي بعنوان (أثر دلالات المستويات اللغوية الأربعة في الاجتهاد الفقهي لدى الإمام السالمي في المذهب الإباضي: دراسة وصفية تحليلية) ولم يفصل الباحث في معاني الحروف، كما لم يتعرض بالبحث للمسائل الأصولية ولم يشرح المسألة فقهيا، وإنما ذكر مجموعة جيدة من حروف المعاني في المعارج واستدلال الإمام بها باختصار، وهذا ليس بعيب فيها فليست هذه القضايا ضمن حدون دراسته.

* * * * * * * * *

تمهيد

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ترجمة موجزة عن الإمام السالمي [(١)].

اسمه وكنيته:

عبد الله بن حميد بن سلوم بن عبيد بن خلفان بن خميس السالمي، ويكنى بأبي محمد وهو ابنه الأكبر، وبأبي شيبة، وشيبة لقب ابنه محمد.

قال العلامة أبو مسلم في مرثيته:

يا أبا شيبة من أرجو لها *** حسبي الله إذًا عز وجل

شيوخه:

تتلمذ الإمام على يد جماعة من أهل العلم والورع والتقوى ومن أشهرهم:

١-الشيخ الشهيد المحتسب صالح بن علي الحارثي، وهو أشهر شيوخه على الإطلاق، والشيخ صالح عالم مجتهد وزعيم قبلي ولد عام (١٢٥٠هـ) وتوفي شهيدًا عام (١٣١٤هـ).

٢-الشيخ ماجد بن خميس العبري: ويعد ثاني أبرز شيوخ الإمام السالمي وهو عالم جليل ولد عام (١٢٥٢هـ) وتوفي عام (١٣٤٦هـ).

٣-الشيخ راشد بن سيف اللمكي: من علماء الرستاق ولد عام (١٢٦٢هـ) وتوفي عام (١٣٣٣هـ) وكان مدار الفتوى في ولاية الرستاق العريقة.

٤-الشيخ محمد بن مسعود البوسعيدي: من علماء منح بلدة الفيقين، ولد عام (١٢٤٢هـ) وتوفي عام (١٣٢٠هـ).

٥-الشيخ القاضي محمد بن خميس السيفي: من علماء نزوى ولد عام (١٢٤١هـ) وتوفي عام (١٣٣٣هـ).

تلامذته:

للشيخ طلاب كثر، بل عامة أهل عمان من بعده هم طلاب مدرسته ومن أبرزهم:

١) الإمام سالم بن راشد الخروصي، بويع بالإمامة سنة ١٣٣١هـ واستشهد عام ١٣٣٨هـ.

٢) الإمام محمد بن عبد الله الخليلي بويع بالإمامة عام ١٣٣٨هـ بعد استشهاد الإمام سالم، وتوفي عام ١٣٧٣هـ.

٣) الشيخ الأمير عيسى بن صالح الحارثي توفي ١٣٦٥هـ.

٤) الشيخ العلامة عامر بن خميس المالكي توفي ١٣٤٦هـ.

٥) الشيخ الولي عبد الله بن محمد الريامي توفي ١٣٦٤هـ.

وغيرهم كثير يرجع فيهم إلى المراجع المذكورة.

---

(١) ينظر: ترجمة الإمام السالمي في مقدمة كتاب جوابات الإمام السالمي (ص٧- ٢٤)، معارج الآمال، المقدمات/١٠-٢٧، مقدمة طلعة الشمس،١/١-٢٦.

مولده ووفاته:

اختلف الباحثون في تاريخ ولادة الإمام السالمي إلى خمسة أقوال خلاصتها أنه ولد ما بين عام ١٢٨٣ هجريًّا، وعام ١٢٨٨ هجريًّا، وتوفي عام ١٣٣٢ هجريًّا.

مؤلفاته:

للإمام السالمي مؤلفات كثيرة بلغت (٤٣) مؤلفا، وقد تنوعت مؤلفاته في مختلف العلوم الإنسانية كاللغة، وأصول الدين، وأصول الفقه، والفقه، والحديث، والتاريخ، والسير.

ومن أبرز مؤلفاته:

في اللغة: (المواهب السنية) و(شرح بلوغ الأمل) وهما في النحو و(المنهل الصافي) في العروض والقوافي.

وفي أصول الدين: (منظومتان (غاية المراد)و(أنوار العقول) وكتاب (بهجة الأنوار)، وكتاب (مشارق أنوار العقول) وهو كتاب موسع يعد أبرز مراجع الإباضية في العقيدة، وكلا الكتابين شرح لمنظومة أنوار العقول.

وفي أصول الفقه: (شمس الأصول) وهي ألفية في أصول الفقه و(طلعة الشمس) وهو شرح لشمس الأصول.

وفي الفقه: (تلقين الصبيان) و(مدارج الكمال) وهو نظم كتاب مختصر الخصال في الفقه و(معارج الآمال) شرح مدارج الكمال و(جوهر النظام) وهو نظم في أكثر من ١٤ ألف بيت.

وفي الحديث (شرح الجامع الصحيح) وهو شرح لمسند الإمام الربيع.

وفي التاريخ (نهضة الأعيان) وهو عن تاريخ عمان، وفي السير (الحق الجلي في سيرة شيخنا الولي صالح بن علي)، وغيرها كثير يرجع فيها إلى المصادر المذكورة آنفا.

وقد أدرج الإمام السالمي على قائمة سجل الشخصيات العالمية البارزة باليونسكو، ضمن برنامج احتفال اليونسكو في المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته الثامنة والثلاثين عام ٢٠١٥م.

* * * * * * * * *

المطلب الثاني: معارج الآمال في سطور

التعريف بكتاب معارج الآمال.

هو شرح لمنظومته مدارج الكمال، ويعد من أهم مراجع كتب الفقه الإباضي، خصوصًا عند المشارقة.

وقد وصل الشيخ في تأليفه إلى الجزء الثامن قبل أن توافيه المنية.

طبع مرات عدة في أجزاء مختلفة، وكانت أول طبعاته طبعة وزارة التراث في ١٨ مجلدًا عام ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣ م).

ثم توالت طبعات الكتاب، خصوصًا من مكتبة السالمي، وهي مكتبة لعائلة الإمام تُعنى بنشر تراثه. وقد توقف الإمام عند باب الاعتكاف، ثم وافته المنية قبل إكمال موسوعته الفقهية.

وقد حوى معارج الآمال مقدمة، وستة كتب، فقد كان يسمى الفصل بالكتاب ويجعل الكتاب في أبواب إن كان طويلا موسعا، وفي مسائل إن كان غير ذلك، وقد جاء على النحو الآتي: الكتاب

الأول: الطهارات وقسمه إلى ثلاثة أبواب، الكتاب الثاني: الصلاة وقسمه إلى أحد عشر بابا، الكتاب الثالث: الجنائز وقسمه إلى مسائل، الكتاب الرابع: الزكاة وقسمه إلى خمسة أبواب، الكتاب الخامس: الصوم والصيام وقسمه إلى مسائل، الكتاب السادس في الاعتكاف والنذور وقسمه إلى مسائل، وقد جاء الكتاب في ثمانية مجلدات.

امتاز الكتاب بجملة من الخصائص، أبرزها باختصار شديد:

١. **حسن التنظيم والترتيب:** حيث يبدأ بالتعريف اللغوي، ثم الاصطلاحي، ثم أدلة مشروعية الباب وحكمه، ثم يتدرج في عرض مسائل الكتاب.

٢. **إعطاء ملخص عن الموضوع قبل التوسع فيه وبيان أدلته:** فمن أراد اكتفى بالملخص، ومن أراد التوسع وجد المسائل مفصلة.

٣. **العناية بذكر الدليل:** فلا يقتصر الإمام السالمي على ذكر الأقوال فقط، بل يقرن الأقوال بأدلتها.

٤. **مناقشة الأدلة:** وبيان وجه الاستدلال وما يرد عليها من مآخذ وردود.

٥. **المناظرة العلمية:** يذكر الدليل والرد عليه، والرد على اعتراض المعترض على الدليل، وهكذا حتى يخلص إلى ما يراه صوابًا.

٦. **العناية بالجانب الأصولي واللغوي:** فهو عالم أصولي نحوي متمكن، فتجده يذكر المسألة أصوليًا ولغويًا، ويعقب عليها، وكذا يتعرض لها بالمناقشة والتفصيل حتى يصل إلى القول الراجح.

٧. **ترجيح ما يراه راجحًا مع عدم التعصب والتعنيف على المخالف في الظنيات:** فالسالمي عالم مجتهد لا يقلد غيره فيما اتضح له فيه دليل. فتارة يستقل برأي، وتارة يرجح رأيًا من الآراء، وتارة يعتمد على أصول علماء المذهب للتخريج، دون تعصب لرأيه.

٨. **الأمانة العلمية في نقل النصوص وعزوها إلى أصحابها:** وبيان النقل فيها إن كان نصًا أو بتصرف.

* * * * * * * * *

المطلب الثالث: طلعة الشمس في سطور

التعريف بكتاب طلعة الشمس.

وهو شرح لألفية الإمام في علم أصول الفقه، وهو معتمد الإباضية في هذا الفن.

فهو أفضل ما ألّفه الإباضية في أصول الفقه.

وقد جاء الكتاب في مجلدين، قسمهما السالمي على النحو الآتي:

القسم الأول: وفيه خمسة أركان وخاتمة:

١. الركن الأول: الكتاب

تكلم فيه عن تعريف القرآن الكريم وأهم أحكامه المتعلقة بالقضايا الأصولية. ثم تكلم عن الخاص، ثم المطلق والمقيد وأحكامهما، ثم العام وأحكامه، ثم التخصيص وأحكامه، ثم المحكم والمتشابه، ثم المجمل والمبين، والنص والظاهر، ثم الحقيقة والمجاز، ثم ذكر حروف المعاني، ثم أسماء الظرف الصريح والكناية، ثم دلالة الألفاظ، ثم الناسخ والمنسوخ.

٢. الركن الثاني: السنة

تكلم فيه عن تعريف السنة، ثم أقسام الوحي، ثم أقسام الحديث من حيث السند: المتواتر والآحاد، ثم أقسامه من حيث المتن، ثم حكم رواية الحديث بالمعنى، وشروط الراوي والعدالة، ثم التعديل والتجريح، ثم بيان الحديث المرسل، والمنقطع، والموقوف، والضعيف، وغيره، ثم أقسام السنة: القولية والفعلي، ثم الكلام عن مذهب الصحابي، ثم خاتمة في حكم شرع من قبلنا.

٣. الركن الثالث: الإجماع

تكلم فيه عن بيان حقيقة الإجماع، وتعريفه، وإمكان حصوله، ثم أدلة حجيته، وأقسامه وشروطه، وطرق نقله، وغيرها من مسائل الباب.

٤. الركن الرابع: القياس

بين فيه تعريف القياس، وحكمه، وأركانه وشروطه، ودليل مشروعيته، ومباحث العلة، ثم صفتها وشروطها وطرقها وقوادحها وأقسام القياس.

٥. الركن الخامس: الاستدلال

بين فيه حقيقة الاستدلال، والكلام عن الاستصحاب، والعكس، والاستقراء، والمصالح المرسلة، والمقاصد الشرعية، ثم خاتمة في قواعد الترجيح.

القسم الثاني: وفيه أربعة أركان وخاتمة:

١. الركن الأول: الحكم وبيان حقيقته

تكلم فيه عن تعريف الحكم الشرعي والوضعي وأقسامهما: الواجب، والمحرم، والمندوب، والمكروه، والمباح، وما يتعلق بهذه الأحكام، وكذلك ما يتعلق بالحكم الوضعي مثل الشرط، والسبب، والمانع، والصحة، والفساد.

٢. الركن الثاني: الحاكم

بين فيه أن الحاكم هو الشرع، ورد فيه على مذهب المعتزلة بتفصيل طويل، وناقش فيه أدلتهم وأجاب عنها.

٣. الركن الثالث: المحكوم به

وبين فيه حقوق الله وحقوق العباد، وما يتعلق بهذه المسائل.

٤. الركن الرابع: المحكوم عليه، وهو المكلف

تكلم فيه عن معنى التكليف، وصفة التكليف، والعوارض المسقطة للتكليف، ثم خاتمة في الاجتهاد، تعريفه، وشروطه، وأحكامه.

امتاز الكتاب بجملة من الخصائص، أبرزها باختصار شديد:

١-**جمعه بين النظم والنثر**؛ إذ هو شرح لألفيته في الأصول، وألفيته سهلة العبارة جميلة المأخذ، ولا شك أنّ حفظ المتون معين على ضبط الفنون.

٢-**بعده المؤلف عن الإغراق في القضايا الفلسفية** التي طالما عكرت كثيرا من كتب الأصول عند المتكلمين مما أدى إلى نفور الطلاب وقلة السالكين، وليست بذات فائدة كبيرة في الباب.

٣-**وضوح العبارة** وبعدها عن الإيجاز المخل والإطناب الممل، فلا يحتاج إلى شرح؛ إذ هو شارح نفسه بنفسه.

٤-**ذكر التطبيقات الفقهية:** سار السالمي على طريقة المتكلمين في عرض المسائل الأصولية، ولكنه ذكر كثيرا من التطبيقات في كثير من المواضع بما يقارب طريقة الجمع عند الأصوليين، ولا شك أن ذكر التطبيقات يعين الطالب على فهم أعمق للمسألة وتصور أوضح للقضية.

٥-**استقلاله بالرأي** فالسالمي ليس بالمقلد الذي ينقل ما قاله غيره، بل هو يناقش أقوال الأصوليين ويرجح ما يراه راجحا وافق فيه الجمهور أو خالفهم.

٦- **حوى جملة من التحقيقات الأصولية وتحرير محل النزاع** في القضايا الخلافية ومثاله تحقيقه لمحل النزاع في دلالة النهي على فساد المنهي عنه.

٧-**المنهج المقارن** فأغلب كتب الأصول تذكر رأي مدرسة معينة أو رأي الجمهور -المتكلمين- والأحناف ولا تجمع آراء المدارس الإسلامية الأخرى، وقد جمع السالمي في كتابه آراء المذاهب الإسلامية قدر استطاعته؛ ففيه آراء الإباضية والزيدية والأحناف والمعتزلة والمتكلمين جمهور الأصوليين.

* * * * * * * * *

المبحث الأول: نشأة حروف المعاني

المطلب الأول: تعريف الحرف لغة واصطلاحًا

الحرف لغة: طرف كل شيء وحده. قال الجوهري: "حرفُ كل شيء: طرفُه وشَفيرُهُ وحَدُّهُ. ومنه حَرْفُ الجبل، وهو أعلاه المُحَدَّدُ. والحَرْفُ: واحد حُروفِ التهجّي. وقوله تعالى: ﴿ومِنَ الناسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ على حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١] قالوا: على وَجهٍ واحد، وهو أن يعبده على السَّرَّاء دون الضَّراء"(١).

اصطلاحًا:

تنقسم الحروف في العربية من حيث المعنى إلى قسمين أساسين:

الأول: حروف المباني:

وهي حروف الهجاء التي تتكون منها الكلمات العربية، ولا معاني لها في أفرادها دون تركيب، ويصطلح عليها في اللسانيات بالأصوات.

وهي تسعة وعشرون حرفا على أن الهمزة غير الألف كما عند سيبويه (٢) وابن السراج (٣)، وفي قول: ثمانية وعشرون حرفًا على أن الهمزة هي الألف كما عند المبرد، وجعلها المبرد في مجموعها خمسة وثلاثين حرفا فقسمها إلى اعتبارين: ما له صورة وهي ثمانية وعشرون حرفا، وما ليس له صورة وهي سبعة، ويقصد بها الأصوات ومخارجها(٤)

---

(١) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة(حرف)، ٤/ ١٣٤٢.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٤/ ٤٣١.

(٣) ابن السراج، الأصول في النحو، ٣/ ٣٩٩.

(٤) المبرد، المقتضب، ١/ ١٩٢.

وهذه الحروف غير مرادة في تقسيم الكلام عند النحاة فهي لا تدل على معنى إلا بتركيبها تركيبًا تنتقل به من التهجي إلى أحد أقسام الكلام الثلاثة أو الأربعة بناء على الخلاف المشهور في تقسيم الكلام عند النحاة الأوائل [١].

وعليه فلا بد أن نعلم أن المقصود بهذا التعريف هو حروف المعاني لا المباني المسماة حروف الهجاء، وقد اختلف النحاة في الحاجة إلى تعريف هذه الحروف وضابط حدها:

فقيل: لا تحتاج إلى حد؛ لأنها محصورة وما كان محصورا فلا حاجة إلى تعريفه فالحصر مغن عن التعريف. [٢]

ويناقش: بأن الحروف كثيرة أوصلها بعضهم إلى مئة ونيف، وبعض ما ورد عن العرب مختلف في حرفيته واسميته كـ (مُن)-بضم الميم- أو حرفيته وفعليته كـ(ليس) ووضع حد لها يضبط الباب.

وقال أكثر النحاة بتعريف الحرف، ومما قيل:

١-الحرف: ما دل على معنى في غيره. [٣]

واعترض عليه بأن الحروف الزائدة لا تدل على معنى في غيرها.

ويناقش: بأنها لها معنى التأكيد والتقوية، فقولك: "ما جاءني أحد" يختلف عن قولك: "ما جاءني من أحد".

٢-**وقال الفارسي:** "ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، نحو لام الجر وبائه"[٤].

والظاهر أن هذا التعريف مأخوذ من نص سيبويه في الكتاب إذ يقول: "وأما ما جاء لمعنًى وليس باسم ولا فعلٍ فنحو: ثُمَّ، وسَوْف، وواو القسم ولام الإضافة، ونحوها"[٥].

وناقشه ابن يعيش فقال: "وقولهم ما دل على معنى في غيره أمثل من قول من يقول: ما جاء لمعنى في غيره؛ لأن في قولهم: ما جاء لمعنى في غيره إشارة إلى العلة، والمراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها، إذ علة الشيء غيره"[٦].

والصحيح ما ذهب إليه ابن يعيش من ترجيح هذا التعريف وهو أضبط ما قيل في تعريفه؛ ذلك أن الحرف من جنس الكلام، فهو كلمة، وهو يدل على المعاني في تركبه مع غيره، غير أن هذا التعريف يوحي بأنه لا يدل على معنى في نفسه، وهذا فيه نظر، ولا أظنه مقصود النحاة، فمعلوم أن لهذه الحروف معاني في ذاتها، لكن المقصود أن معانيها لا تظهر إلا من خلال السياق فمثلا: حرف(من) الجار له معاني عدة كالتبعيض وبيان الجنس وابتداء الغاية والتأكيد وغيرها، وهذه المعاني إنما تعرف من خلال السياق، فكل معنى من معاني (مِن) إنما نعرفه من خلال تركيبها مع غيرها في الكلام، ومن أمثلة ذلك:

---

(١)سيبويه، الكتاب، ١/ ١٢، ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١/ ٢٧.

(٢) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني (ص٢٠).

(٣) الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو (ص١٠٢)، ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، (١/ ٣١٠).

(٤) أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي (ص٨).

(٥) سيبويه، الكتاب، ١/ ١٢.

(٦) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٤/ ٤٤٧.

١. . قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ...﴾ [البقرة: ٢٤٩]

٢. قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾. [الإسراء: ١]

٣. قولك: ما جاءني من أحد.

يُلحظ أن حرف (مِن) دل على معاني مختلفة تعرف من خلال السياق التركيبي ،فدل في المعنى الأول على التبعيض؛ فالشرب من بعض النهر لا كله ،ودل في الثاني على ابتداء الغاية المكانية؛ فالإسراء بدأ من المسجد الحرام، ودل في الثالث على استغراق النفي وتأكيده، ويسميه المعربون في القرآن صلة تأدبا عن القول بالزيادة في القرآن، **ويعجبني أن يسمى بحرف التقوية والتأكيد لا الصلة**، فلا معنى للصلة فيها وإنما التوكيد وتقوية المعنى كقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣].

وللسياق أثر كبيرة في فهم اللغة سواء تعلق ذلك بالحروف كما في موضع البحث أو في الاشتقاق أو الدلالة المعجمية، فمثال الاشتقاق قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا﴾ [الإسراء: ٤٥]، نفهم من خلال السياق أن الحجاب ساتر لا مستور، ولكنه عبر باسم المفعول، وعدل بذلك عن اسم الفاعل، وهذا العدول والانزياح جاء لدلالة بلاغية، ومثال الدلالة المعجمية قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الحج: ٥٢]، فالكلمة (تمنى) لها معان معجمية منها القراءة؛ لذلك فسر بعض العلماء التمني هنا بالقراءة.(١)

عدد حروف المعاني:

اختلفت المصادر النحوية في عدد حروف المعاني فمنهم من جعلها ثلاثة وسبعين حرفًا(٢)، ومنهم من ذكر خمسة وتسعين حرفًا كالمالقي في رصف المباني (٣) ، ومن النحاة من زاد على مئة حرف كما فعل المرادي في الجني الداني (٤).

والذي يبدو لي أن بعض تلك الحروف من باب تعدد اللهجات أو اللغات لذات الكلمة فتكلمت قبائل العرب بها بلهجات مختلفة ، وإذا جمعنا تلك اللهجات وضممناها إلى بابها لنقص عدد حروف المعاني عما قيل، ولست في صدد البحث والتقصي في عدد الحروف فهذا مما يطيل البحث، وخلاصة الأمر أنها تصل في بعض القول إلى مئة ونيف.

المطلب الثاني: مصادر حروف المعاني

لا شك أن المصدر الأول لحروف المعاني هو السماع، فنقل النحاة ما سمعه عن العرب فليست محلا للاستنباط والقياس، ولم تكن الحروف تفرد في مصنفات مستقلة في بداية التأليف النحوي، وإنما كانت ضمن كتب النحو العامة؛ لذلك يمكن تقسيم كتب الحروف إلى قسمين:

---

(١) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ١٨/ ٦٦٧.

(٢) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، (ص٢٨).

(٣) المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، (ص٢٨).

(٤) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، (ص٢٨).

الأول: كتب النحو الشاملة:

ونعني بها كتب النحو العامة التي تكلمت عن المسائل النحوية كلها مثل كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج وغيرها، ولعلنا نأخذ لمحة سريعة عن هذه الكتب الثلاثة في تعرضها لحروف المعاني، واقتصر عليها؛ لشهرتها، وإلا فلا يكاد يخلو كتاب نحوي من ذكر هذه الحروف.

(١) الكتاب لسيبويه (١٨٠هـ):

تكلم سيبويه عن الحروف في مواضع كثيرة من الكتاب نحو كلامه عن حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي فيقول مثلا: "باب حروفٍ أُجريتْ مُجرى حروف الاستفهام وحروفِ الأمر والنهى وهي حروف النفي"(١).

وكذا الحروف الجازمة للمضارع، فيقول: "باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها وذلك: لم ولما واللام التي في الأمر"(٢).

والحروف التي تعمل عمل الفعل، فيقول: "هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده"(٣).

(٢) المقتضب للمبرد (٢٨٥هـ):

جرى المبرد في المقتضب على ما جرى عليه سيبويه قبله فهو يذكر حروف المعاني ضمن كلامه عن النحو واللغة عمومًا، ومن ذلك قوله: "هذا باب الحروف التي تنصب الأفعال"(٤) وقال: "هذا باب الحروف التي تجزم الأفعال"(٥).وهو هنا يركز على الحروف العاملة في الأفعال النصب والجزم.

وذكر أيضًا الحروف التي ترد استفهامًا وخبرًا فقال: "هَذَا بَاب الْحُرُوف الَّتِي تكون استفهاما وخبرا وسنذكرها مفسرة فِي أَبْوَابهَا إِن شَاءَ الله"(٦).

كما ذكر خصاص الحروف الصوتية، فقال: "هَذَا بَاب الْحُرُوف التي تمنع الإمالة وهي حُرُوف الاستعلاء"(٧).

---

(١) سيبويه، الكتاب (١/ ١٤٥).

(٢) سيبويه، الكتاب (٣/ ٨).

(٣) سيبويه، الكتاب (٢/ ١٣١).

(٤) المبرد، المقتضب (٢/ ٦).

(٥) المبرد، المقتضب (٢/ ٤٤).

(٦) المبرد، المقتضب (٢/ ٢٩٤).

(٧) المبرد، المقتضب (٣/ ٤٦).

(٣) أصول النحو لابن السراج (٣١٦هـ).

كان ابن السراج أكثر وضوحًا في تبويبه لحروف المعاني حيث نص عليها في باب فقال: "باب الحروف التي جاءت لمعنى"[١] وذكر في هذا الباب جملة من الحروف نحو أم، أو، هل، أنْ، أي، عسى، ما النافية وغيرها.

وقد قسمها إلى أربعة أقسام:

ساكن، ومضموم، مكسور، ومفتوح الأول [٢].

ولا شك أن ابن السراج أفاد مما ذكره سيبويه والمبرد في ترتيبه لهذه الحروف في باب واحد، فجمعها مرتبة على النسق الذي قسمها عليه.

القسم الثاني: الكتب المتخصصة في حروف المعاني:

تذكر كتب التراجم جملة من الكتب في الحروف، فمنها ما وصل إلينا وحُقق وطُبع، ومنها ما لم يصل، ولعل منها مخطوطًا لم ير النور، وهذه الكتب تأتي على قسمين: ما هو مختص بحرف من حروف المعاني، والثاني: ما شمل حروف المعاني على تفاوت بين متوسع ومقل، وسأعرض بعض تلك الكتب التي وقفت عليها مطبوعة أو مخطوطة على وجه الإجمال دون غيرها مما نسب ولم أقف عليه.

١-حروف المعاني للزجاجي (٣٣٧هـ)

وهو كتاب مطبوع بتحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، وهو كتاب صغير نسبيًّا بالنظر إلى التوسع الذي جاء فيما بعد في كتب الحروف، وإن كان أكبر من كتاب الهروي، وهو يضرب الأمثال على معاني الحروف من كتاب الله أو الشعر أو الأمثال العربية، ومن ذلك قوله:

"في معنى "مع" قال الجعدي:

ولَوْحُ ذِراعَيْنِ في بِرْكةٍ ...إلى جُؤْجُؤٍ رَهِلِ المَنْكِبِ

أي مع بركة، وقال آخر:

أَو طَعْم غاديةٍ فِي جَوْف ذِي حَدَبٍ ...مِنْ ساكِبِ المُزْن يجْري فِي الغَرانِيقِ

في تكون بمعنى نحو: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤] وبمعنى الباء ﴿فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وبمعنى إلى: ﴿فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٧]"[٣].

٢-كتاب اللامات للزجاجي (٣٣٧هـ):

وهو كتاب مطبوع بتحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر دمشق [الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ]. تحدث فيه الزجاجي عن حرف اللام فقط، فهو يتناول حرفًا واحدًا من حروف المعاني، فقال فيه: "هذا كتاب مختصر في ذكر اللامات ومواقعها في كلام العرب وكتاب الله عز وجل، ومعانيها وتصرفها والاحتجاج لكل موقع من مواقعها، وما بين العلماء في بعضها من الخلاف"[٤].

---

(١) ابن السراج، الأصول في النحو، (٢/ ٢٠٦).

(٢) ابن السراج، الأصول في النحو (٢/ ٢٠٦).

(٣) الزجاجي، حروف المعاني، (ص٨٤).

(٤) الزجاجي، اللامات (ص٢١).

وجاء الكتاب في مقدمة وستة وثلاثين بابًا، ثلاثون بابًا لأنواع اللامات، وأربعة أبواب لمسائل تتصل باللام، والخامس والثلاثون لأحكام اللام في الإدغام، والباب الأخير لمسائل صغيرة متفرقة.

ومما جاء فيه: "باب لام إن: اعلم أن لام (إن) تدخل مؤكدة للخبر كما تدخل (إن) مؤكدة للجملة في قولك: إن زيدًا قائم، وإن زيدًا لقائمٌ، دخلت اللام في الخبر مؤكدة له"(١).

٣-منازل الحروف للرماني (٣٨٤هـ):

مطبوع بتحقيق عرفان بن سليم حسونة – المكتبة العصرية، بيروت، وهو كتاب صغير الحجم يقع في قرابة (٢٥) صفحة من غير المحقق وهو مع التحقيق يزيد على ذلك بكثير، ذكر فيه أهم الأدوات والمعاني المتعلقة بها مع ضرب المثال لكل معنى وقد قسمها إلى: الحروف الأحادية، الحروف الثنائية، الحروف الثلاثية، الحروف الرباعية.

وإليك مثالاً مما قال: "والباء تأتي على وجوه أن تكون للإضافة نحو قولك مررت بذلك، أضفت المرور بالباء إلى زيد، وتكون للاستعانة كقولك كتبت بالقلم، وقطعت بالمدية، وتكون للظرف كقولك أقمت بمكة وكنت بالبصرة"(٢).

٤- الأزهية في علم الحروف للهروي (٤١٥هـ)

طبع بتحقيق عبد المعين الملوحي – مجمع اللغة العربية، دمشق، ويمتاز بكثرة الشواهد الشعرية، وهو عالم محقق يرجح ما يراه راجحًا، فليس بالجامع لما قيل فقط؛ بل له نظر واستدلال، ويعنى بذكر اللغات والوجوه اللغوية، والتعليل النحوي من ذلك قوله: "وإن كانت ألف القطع مكسورة ففيها أربع لغات أيضًا ..."(٣).

ومن استشهاده بالشعر قوله "قال آخر:

إن القوم والحي الذي أنا منهم لأهل مقامات وشاء وجامل

وإنما ألزمت خبرها اللام إذا رفعت؛ لئلا تلتبس بـ «إن» التي للنفي؛ لأنك لو قلت: «إن زيد قائم» وأنت تريد الإيجاب لتوهم السامع أنك تريد: ما زيد قائم، فأدخلت اللام ليعلم أنك تريد الإيجاب لا النفي"(٤).

٥-رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (٧٠٢هـ).

وقد سار المالقي في كتابه على حروف المعجم فرتبها ترتيبًا معجميًّا وقد يغفل عنه أحيانًا كما في سرده العام للحروف، فقد ذكر باب النون قبل الفاء، والميم قبل السين، واللام قبل العين.

وتجده مرجحًا لما يراه راجحًا، فتارة يؤيد البصريين وهذا الغالب عليه، وتارة يؤيد الكوفيين، ويضرب الأمثلة من القرآن والشعر والحديث النبوي، وأمثال العرب، قال: "فإن دخلت على نكرة غير مضافة ولا مشبهة بالمضاف فلا يخلو أن يراد النفي الخاص أو النفي العام، فإن أريد النفي

(١) الزجاجي، اللامات (ص٧٢).

(٢) الرماني، منازل الحروف (ص٥).

(٣) الهروي، الأزهية (ص٣٨).

(٤) الهروي، الأزهية (ص٤٧).

الخاص ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ... قال الله تعالى: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾"[١] [البقرة: ٢٥٤]

وقال: "وقال –النبي صلى الله عليه وسلم– في المعنى الرابع: «لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا لَجَاءَ اللَّهُ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ فَيَغْفِرُ لَهُمْ»"[٢].

ومن تمثيله بالشعر قوله: "وقد تشبه «إذ» بـ «إن» فتدخل عليها اللام المذكورة قال الشاعر:

غَضِبَتْ على وَقد شربت بجزَّة ... فلإِذْ غَضِبْتِ لأشْرَبَنْ بخَرُوفِ "[٣]

٦–الجنى الداني للمرادي (٧٤٩هـ).

طبع بتحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت.

ويعد كتاب الجنى الداني ثاني الكتب الموسعة في حروف المعاني بعد رصف المباني، وهو أكثر شمولية من رصف المباني، وأفضل ترتيبًا، وقد وضع له مقدمة عرف فيها الحروف، وسبب تسمية الحرف بهذا الاسم، وأقسامها وعددها، كما قسم الحروف إلى خمسة أقسام (الأحادي، الثنائي، الثلاثي، الرباعي، الخماسي)، فجعلها في خمسة أبواب.

وقد أفاد من المالقي كثيرًا وذكره في مواضع عدة في كتابه، وهو يهتم كسابقيه بذكر الأمثلة والشواهد من القرآن وكلام العرب. فقال–مثلا–: "الاستعانة: وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل نحو: كتبت بالقلم، وضربت بالسيف، ومنه في أشهر الوجهين «بسم الله الرحمن الرحيم"[٤].

وقال: "السابع البدل: وعلامتها أن يحسن في موضعها «بدل» كقول الحماسي:

فليت لي بهم قومًا إذا ركبوا شنوا الإغارة فرسانًا وركبانًا"[٥]

٧–معاني الأدوات والحروف المنسوب إلى ابن القيم (ابن قيم الجوزية «٧٥١هـ»)

وقد وقفت عليه مخطوطًا، وهو كتاب ألفه في الأدوات والحروف وربطها بأثرها الفقهي، فهو يختلف عن الكتب المتقدمة؛ لأنه وضعه للتطبيق الفقهي لا للدرس النحوي الخالص، حيث يقول في مقدمته " أما بعد فإن بعض الأئمة والفقهاء –أيدهم الله تعالى– سألوني أن أجمع لهم كتابًا يشتمل على مسائل الفقه مما يرجع إلى علم العربية وعلم النحو ما يوافقه وما يخالفه وهو علم معاني الأدوات والحروف والإعراب".

ومما جاء في المخطوطة: "وأما علة دخول الفاء في جوابها إذا كان ابتداء وخبرًا نحو: إن دخلتِ الدار فأنتِ طالق. على ما ذكرنا أن يجزم الشرط والجواب إذا كانا فعلين، فظهور عملهما في الجواب دليل على أن الجواب متصل بالشرط"[٦].

---

(١) المالقي، رصف المباني (ص٣٣٥).

(٢) المالقي، رصف المباني (ص٣٥٩).

(٣) المالقي، رصف المباني (ص٢١٦).

(٤) المرادي، الجنى الداني (ص٣٨).

(٥) المرادي، الجنى الداني (ص٤٠).

(٦) ابن القيم، معاني الأدوات والحروف (ص٧).

٨-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (٧٦١هـ).

وهو أشهر كتب الحروف عند الباحثين، وطبع عدة مرات، وحُقق أكثر من مرة، ونال حظًّا وافرًا من الدراسات اللغوية واللسانية القديمة والمعاصرة [١].

وجاء الكتاب في ثمانية أبواب، الأول منها هو المتعلق بالحروف، وهو باب المفردات.

ومما يمتاز به ابن هشام في مؤلفاته الإكثار من الشواهد القرآنية، والتدريب على الإعراب.

ومما قال: "الْألف المفردة تَأتي عَليّ وَجْهَيْن، أَحدهمَا أَن تكون حرفا يُنَادى بِهِ الْقَرِيب كَقَوْلِه: أفاطم مهلا بعض هَذَا التدلل"[٢].

وقال: "قد تخرج الْهمزَة عَن الِاسْتِفْهَام الْحَقِيقِيّ فَترد لثمانية معَان؛ أَحدهَا التَّسْوِيَة ... نحو ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾" [المنافقون: ٦] [٣].

ما بين الجنى الداني ومغني اللبيب:

اللافت للنظر وجود تشابه كبير في مواضع عدة بين كتاب المرادي «الجنى الداني» وكتاب ابن هشام «مُغني اللبيب» ومن الصعب القول بأن القضية مجرد التقاء الخواطر والأفكار مع تعدد المواضع، فهل نقل المرادي عن ابن هشام ولم يذكره مع أنه ذكر المالقي كثيرًا؟! أو نقل ابن هشام عن المرادي، ولم يذكره، أو نقلا عن مصدر سابق؟!

وإذا نظرنا إلى تاريخ تأليف المغني الذي كان عام (٧٥٦هـ) ووفاة المرادي (٧٤٩هـ) فإنه يغلب في ظننا أن ابن هشام هو مَن نقل عن المرادي، أو نقلا من مصدر ثالث، حيث تتشابه الألفاظ ومعاني العبارات، وقد نص محققا الجني الداني على أن ابن هشام هو مَن نقل من المرادي للقرينة القوية المتقدمة [٤].

وقد ينقد هذا الاستدلال بأن ابن هشام ألف كتابه قبل هذا عام (٧٤٩هـ) ولكنه فُقِد، وإنما أعاد كتابته مرة أخرى بعد ذلك كما نص هو في مقدمته.

ولكن هذا الاعتراض لا ينهض بحجة؛ إذ على هذا التقدير فقد ألفه في عام وفاة المرادي، ومازال احتمال نقله من المرادي هو الأغلب، ولسنا في صدد وضع مقارنة الآن لإثبات القضية، فلها محل آخر إن شاء الله، على أن نقل العلماء من بعضهم كان أمرا شائعا فالعلم رحم بين أهله والغاية التعليم ونيل الأجر والثواب.

وذكر أهل العلم كتبا أخرى لم أقف عليه نحو:

١-الحروف لأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ) ذكره المرادي في الجني الداني في باب (رب) [٥].

---

(١) ومن ذلك: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، حاشية الأمير على مغني اللبيب، شرح شواهد المغني للسيوطي، شرح أبيات المغني، عبد القادر البغدادي، مغني اللبيب دراسة لسانية حديثة في ضوء منهج التوليد والتحويل، اجتهادات ابن هشام النحوية في المغني، مجموعة مؤلفين.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب (ص٥).

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب (ص٢٤).

(٤) المرادي، الجنى الداني (ص٦).

(٥) المرادي، الجنى الداني (ص٤٤٠).

٢- كتاب في حروف المعاني لأبي عبد الله محمد بن جعفر التميمي المشهور بالقزاز (٤١٢هـ)[١].

٣-شرح حروف المعاني لعلي بن فضال المجاشعي (٤٧٩هـ).[٢]

٤-الهادي في الحروف والأدوات، أحمد بن محمد الميداني (٥١٨هـ).[٣]

المطلب الثالث: تناوب حروف المعاني الجارة بين النحويين والأصوليين:

أولا: تناوب الحروف عند النحويين:

اختلف النحويون في حقيقة تناوب هذه الحروف إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: يرى البصريون عدم تناوب الحروف مكان بعضها البعض فلا تكون «في» مكان «على»، ولا «على» مكان «إلى»، أي: في دلالتها على معناها.

قال ابن هشام: «مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك»[٤].

وقال أبو حيان: «قال أصحابنا: لا تكون «على» في معنى «في»، بل هذا من التضمين في الفعل ضمن تتقول، فعديت بعلى لأن تقول: تعدى بها[٥].

وما أوهم ذلك فلا يخلو عندهم من ثلاثة أحوال[٦]:

١-التأويل، وذلك بتأويل الكلام تأويلا يتوافق مع اللفظ والمعنى، كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] فليس «في» بمعنى «على»، وإنما جيء بها للدلالة على تمكن المصلوب من الجذع للدلالة على شدة العذاب الذي توعَّد به فرعون السحرة.

٢-تضمين الفعل، وتضمين الأفعال أمر مستقر في النحو العربي حيث يضمن الفعل معنى فعل آخر يتعدى بالحرف كقوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [يوسف: ١٠٠]، فقالوا (أحسن بي) أي: لطف بي، فضمنوا معنى لطف في أحسن وكقول الشاعر: شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ... قالوا: أي بمعنى روين بماء البحر.

٣-الشذوذ أي الحكم بالشذوذ في إنابة حرف مكان حرف فيما لم يتحقق فيه المعنيان الأوليان السابق ذكرهما.

ويستند البصريون على قاعدة الأصل، فالأصل في الألفاظ أنها وضعت لمعانٍ دل عليها كلام العرب، فلا ينتقل عن تلك المعاني إلا بدليل، فما كان خارجًا عن ذلك فهو شاذ.

---

(١) ابن خلكان، وفيات الأعيان ٤/ ٣٧٤، ٣٧٥.

(٢) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، (٤/ ١٨٣٥).

(٣) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، (١/ ١٥٧).

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (ص١٥٠- ١٥١).

(٥) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير (١/ ٥٢٣).

(٦) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير (١/ ٥٢٣)، ابن هشام، مغني اللبيب (ص١٥١)، السيوطي، همع الهوامع (٢/ ٤٦٣)، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (١/ ٦٣٧).

و استدلوا بالقياس، فكما لا تنوب حروف النصب مكان بعضها، وكذا حروف الجزم فلا تنوب حروف الجر مكان بعضها(١).

المذهب الثاني: يرى أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين أن حروف الجر تتناوب في معانيها(٢).

وممن ذهب إلى ذلك ابن قتيبة، فقد جعل بابًا لتناوب الحروف سماه: «دخول بعض الصفات مكان بعض» وعدد فيه جملة من حروف الجر التي يناوب بعضها مكان بعض(٣).

وممن قال بالتناوب الزجاجي في حروف المعاني(٤)، وابن مالك في شرح الكافية الشافية(٥).

واستدلوا بشواهد كثيرة حملوها على هذا الباب منها:

قول متمم بن نويرة الصحابي اليربوعي:

١- فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعَا(٦)

والشاهد: مجيء اللام بمعنى «مع» في قوله: (لطول اجتماع).

٢-قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي، وقيل لغيره:

فَلَثَمْتُ فَاهَا آخِذًا بِقُرُونِهَا شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ مَاءِ الحَشْرَجِ(٧)

الشاهد مجيء الباء بمعنى «من» في قوله: (ببرد ماء).

٣- قول أبي ذؤيب الهذلي:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيْجُ(٨)

الشاهد مجيء الباء بمعنى (من) في قوله: (بماء البحر).

المذهب الثالث: توسَّط بعض النحويين في القضية فلم ير إطلاق التناوب مطلقًا كما فعل الكوفيون ولم ير رفضه مطلقًا، كما فعل البصريون، ومن أولئك ابن جني، حيث قال في باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض:

"هذا باب يتلقاه الناس مغسولًا ساذجًا من الصَّنعة، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه. وذلك أنهم يقولون: إن «إلى» تكون بمعنى مع. ويحتجّون لذلك بقول الله سبحانه: ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ

---

(١) ابن هشام، مغني اللبيب (ص١٥٠- ١٥١).

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب (ص١٥١).

(٣) ابن قتيبة، أدب الكاتب (ص٥٠٦).

(٤) الزجاجي، **حروف المعاني والصفات**، (ص٤٧).

(٥) ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، (٢/ ٨٠١- ٨٠٢)، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (٢/ ٢١٨)، البغدادي، **خزانة الأدب** (٨/ ٢٧٢).

(٦) البيت من الطويل من قصيدة لمتمم بن نويرة الصحابي اليربوعي يرثي أخاه مالكًا. ينظر: الأشموني، **شرح الأشموني** (٢/ ٢١٨)، البغدادي، **خزانة الأدب** (٨/ ٢٧٢).

(٧) البيت من الكامل، وهو منسوبٌ إلى عدد من الشعراء؛ منهم: عمر بن أبي ربيعة، وقيل: لجميل بن معمَر، وقيل: لعبيد بن أوس الطائي. ينظر: ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، (٣/ ١٥٢)، المرادي، **الجنى الداني** (ص٤٤)، وابن هشام، **مغني اللبيب** (ص١٤٣).

(٨) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي. ينظر: البغدادي، **خزانة الأدب** (٧/ ٩٧)، ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، (٣/ ٦).

الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ آمَنَّا بِاللَّهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٥٢] أي: مع الله، ويقولون: إن «في» تكون بمعنى «على»، ويحتجون بقوله عز اسمه: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [طه: ٧١] أي: عليها ... ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا"[١].

ويذهب ابن السراج إلى أن الضابط في ذلك هو تقارب معاني الحروف فقال: "فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح لمعاقبة، وإذا تباين معناهما لم يجز، ألا ترى أن رجلًا لو قال: مررت في زيد أو: كتبت إلى القلم، لم يكن هذا يلتبس به، فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز"[٢].

وقد ناقش الباحث هذه القضية بالتفصيل في كتابه (قطب الأئمة وآراؤه النحوية) [٣] ورسالة محكمة بعنوان (حكم التناوب في حروف المعاني الجارة عند النحويين وأثرها في التفسير –نماذج من تيسير التفسير والهميان للقطب) [٤].

ثانيا: تناوب الحروف عند الأصوليين:

يرى جمهور الأصوليين ومنهم السالمي أن تناوب حروف المعاني إنما هو من باب المجاز الإفرادي، فالحروف لها معنى واحد فقط، وأما غيره من المعاني فإنما هي من باب المجاز، واستدلوا بأن القول بدلالتها على أكثر من معنى مؤدٍ إلى الاشتراك، والأصل عدم الاشتراك، وسيأتي معنا الكلام عن ذلك في معاني هذه الحروف معهم، وقسموا هذه الحروف إلى حقيقة ومجاز.[٥]

وذهب الرازي والتفتازاني وصدر الشريعة إلى نفي المجاز الإفرادي في الحروف، وقالوا بأن المجاز فيها تركيبي[٦] ،ويريد الأصوليين بالمجاز الإفرادي دلالة الكلمة ذاتها على معنى آخر دون النظر إلى التركيب كإطلاق الأسد على الرجل الشجاع، وأما التركيبي فدلالتها على المعنى المراد بالتركيب أي هو الواقع في الألفاظ المركبة.[٧]

ونسب إلى الرازي نفي المجاز في الحرف مطلقا أصالة أو تبعا، وهذه نسبة غير دقيقة[٨]، ويبدو لي أن الرازي أجاز أن يكون من المجاز التركيبي كما يفهم من كلامه حيث قال:" فقال"أما الحرف فلا يدخل فيه المجاز بالذات؛ لأن مفهومه غير مستقل بنفسه، بل لا بد أن ينضم إليه

---

(١) ابن جني، **الخصائص** (٢/ ٣١٠).

(٢) ابن السراج، **أصول النحو** (١/ ٤١٤).

(٣) الكتاب منشور في مكتبة نور، رابط الموقع.

(٤) ينظر: مجلة الجنان، بيروت، لبنان: جامعة الجنان، ٢٠٢١م رابط.

(٥) السالمي، طلعة الشمس، ٢/ ٨٦١.

(٦) الرازي، المحصول، ١/ ٣٢٨، أمير بادشاه، تيسير التحرير، ٢/ ٦٣، التفتازاني، شرح التلويح على التوضيح، ١/ ١٨٦.

(٧) الطوفي، شرح مختصر الروضة، ١/ ٥٣٣-٥٣٤.

(٨) الكوراني، الدرر اللوامع شرح جمع الجوامع، ٢/ ٩٦.

شيء آخر لتحصل الفائدة فإن ضم إلى ما ينبغي ضمه إليه فهو حقيقة فيه وإلا فهو مجاز في المركب لا في المفرد"[١]

التناوب بين رأي اللغويين والأصوليين:

يظهر للباحث أن اللغويين والأصوليين متفقون على تعدد معاني الحرف الواحد غير أنهم مختلفون في تخريج هذه الدلالة، فيرى جمهور الأصوليين أن دلالة الحروف على هذه المعاني مجاز بطريق الأصالة.

بينما يرى البيانيون وبعض الأصوليين أنها دالة عليها بطريق التبعية[٢]. ويقصدون بالتبعية أن دلالة الحروف على معانيها إنما هو من باب التعلق[٣] ولو كانت دالة بنفسها لكانت أسماء لا حروفا، فدلالة (مِن) على الابتداء إنما أخذت من المتعلق"فتجري الاستعارة – أولًا – في المتعلق، ثم في الحرف"[٤] واختلفوا في المتعلق أهو المجرور بالحرف أو المعنى العام.[٥]

ويرى النحويون البصريون عدم تناوب حروف المعاني كما تقدم، وما ورد فمقصور على السماع، ودلالتها على تلك دلالة التضمين، والتضمين إشراب الحرف معنى حرف آخر وكذا في الأفعال؛ لذلك قالوا بني (أين) لتضمنه معنى الاستفهام.[٦] والتضمين نوع من المجاز أيضا، فليس حقيقة، ويبقى السؤال أهو من المجاز الإفرادي على مذهب جمهور الأصوليين أو التركيبي على مذهب البيانيين وبعض الأصوليين؟

الأظهر أنه على مذهب البيانين، فالحرف كما يقول أهل النحو ما دل على معنى في غيره لا في نفسه، فدلالته لا تظهر إلا بتركيبه مع غيره، فلئن كان هذا في دلالته الحقيقة فكيف بدلالته المجازية.

وأما الكوفيون ومن وافقهم فيرون أن تناوب حروف المعاني قياسي كما تقدم، ويبقى السؤال هل يعني هذا أن دلالتها على تلك المعاني حقيقة، سواء كانت حقيقة عرفية أم لغوية وهم بذلك يخالفون البيانيين والبصريين والأصوليين؟ **هذا هو الظاهر.**

وينقد هذا بأنه يقود إلى القول بالاشتراك، والأصل عدم الاشتراك، وأيضا فإن الأصل في اللفظ المشترك دلالته على كل معانيه دفعة واحدة، وإنما يفرق بينها بالقرنية عند القائلين بالاشتراك، وهذا الحروف لا تدل على هذه المعاني دفعة واحدة؛ لأن الحرف له معنى أساسي في الاستعمال، ومعاني أخرى تظهر من خلال السياق **وعليه فقولهم لا يخرج عن قول عامة الأصوليين والنحويين بأنه من باب المجاز**، ويبقى الفرق بين مذهبهم ومذهب البصريين أن المجاز فيها عند البصريين سماعي وعند الكوفيين قياسي.

* * * * * * * * *

(١) الرازي، المحصول، ١/ ٣٢٨.

(٢) السالمي، طلعة الشمس، ١/ ٤١٧، التفتازاني، شرح التلويح على التوضيح، ١/ ١٨٦.

(٣) أمير بادشاه، تيسير التحرير، ٢/ ٦٣، التفتازاني، شرح التلويح على التوضيح، ١/ ١٨٦.

(٤) الكوراني، الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، ٢/ ٩٧.

(٥) المرجع السابق، ٢/ ٩٧-٩٨.

(٦) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ٢/ ٨٢٦.

المبحث الثاني: حروف المعاني بين الأصوليين والفقهاء وأثرها الفقهي

المطلب الأول همزة الاستفهام:

وقد ذكر الإمام السالمي معناها الأصلي فقال: "قِيلَ: في تكبيرة الإحرام أربع مدَّات. فالأُولَى لا تَجُوز، وهي التي الألف الأوَّلى من اسم «الله»؛ لأَنَّها تَخرج مَخرج الاستفهام فيبطل الإيجاب"(١).

والهمزة أصل أدوات الاستفهام وأم الباب كما نص عليه النحاة(٢) ولذا عللوا اختصاصها بأشياء دون بقية حروف الاستفهام نحو:

١-استأثرت على بقية أدوات الاستهام بتمام التصدير فدخلت على حروف العطف كـ (الواو والفاء وثم ومن) ولم يدخلن عليها، تقول: أفقام زيد؟ وتقول في غيرها: فهل قام زيد؟(٣)

٢- جواز حذف هذه الهمزة كقول عمر بن أبي ربيعة(٤):

بدا لي منها معصم حين جمرت...وكف خضيب زينت ببنان

فوالله ما أدري وإن كنت داريا...بسبع رمين الجمر أم بثمان

والتقدير أبسبع رمين الجمر.

٣-إتيانها لطلب التصديق كـ(هل) والتصور كبقية حروف الاستفهام نحو(من-ما-كم-أين-متى) أما التصديق فنحو (أعمر قائم؟) بمعنى هل عمر قائم، وللتصور نحو (أعمر قائم أم سعد).(٥)

معاني حرف الهمزة عند النحويين:

ترد الهمزة بمعاني أخرى حسب السياق، وكلها راجع للاستفهام وذلك نحو:(٦)

١- التسوية: نحو ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

٢-التقرير: نحو قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي﴾ [المائدة: ١١٦].

٣-التوبيخ: نحو قوله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾ [الأحقاف: ٢٠].

٤-: التحقيق: نحو قول جرير:

ألستم خير من ركب المطايا ... وأندى العالمين، بطون راح

٥- التذكير: نحو ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾ [الضحى: ٦].

٦- التهديد: نحو ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ١٦].

٧- التنبيه: نحو ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [الحج: ٦٣].

---

(١) السالمي، معارج الآمال على مدارج الكمال بنظم مختصر الخصال، ٤/ ٥٨.

(٢) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ٥/ ٧٥، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني (ص٣١).

(٣) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ٩/ ٤٤٧٣.

(٤) ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، ص٢٥٣، ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٥/ ١٠٣.

(٥) ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٢٣.

(٦) المرادي، الجنى الداني (ص٣٢-٣٣).

٨- التعجب: نحو ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [المجادلة: ١٤].
٩- الإنكار: نحو ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ [الصافات: ١٥٣].
١٠- التهكم: نحو ﴿قَالُوا يَاشُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ﴾ [هود: ٨٧].

حرف الهمزة عند الأصوليين:

لم يتعرض السالمي في طلعة الشمس لهمزة الاستفهام مع أنه تكلم عن كيف الاستفهامية، وهو صنيع كثير من الأصوليين، فلم يتعرضوا لها بالشرح والتفصيل كما صنعوا مع كيف، وغيرها من حروف المعاني ذات الصلة، وقد يتعرض لها البعض في معرض المثال لا البحث ، ومنهم على سبيل المثال التفتازاني عند تعريفه لمصطلح حروف المعاني، فقال" وتسميتها حروف المعاني بناء على أن وضعها لمعان تتميز بها من حروف المباني التي بنيت الكلمة عليها وركبت منها، فالهمزة المفتوحة إذا قصد بها الاستفهام أو النداء فهي من حروف المعاني، وإلا فمن حروف المباني".[١] **وكان الأولى بهم ذكرها، فكيف تذكر (كيف) الاستفهامية، وتهمل الهمزة وهي أم الباب،** قال الكوراني معقبا على ابن العربي :"ثم المصنف ترك الهمزة، وكان الأولى ذكرها: لأنها أصلية في باب الاستفهام، وأوسع معنى لوقوعها في التصور سؤالًا عن المحكوم عليه، نحو: أزيد قائم، أم عمرو؟ والمحكوم به، نحو: في الخابية عسلك، أم في الزق؟ وفي التصديق نحو: أقام زيد، أم عمرو؟ وباقي أدوات الاستفهام كلها للتصور فقط".[٢]

وقد يذكرها بعض الأصوليين لكن باختصار شديد ومثاله الآمدي إذ اكتفى بقوله: "وَحُرُوفُ الِاسْتِفْهَامِ وَهِيَ: الْهَمْزَةُ، وَهَلْ فِي قَوْلِكَ: أَزَيْدٌ قَامَ؟ وَهَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ؟"[٣] وكذا الأبياري حيث قال:"وحرف الاستفهام، كقولك: ظننت [أزيد] قائم؟ وحرف النفي، كقولك: ظننت ما زيد قائم. وإنما علقت الفعل، لاستدعاء صدر الكلام وتحقيق جانب الابتداء فيها، ولا يكون التعليق لغير هذه الحروف في غير هذه الأفعال".[٤]

ولعل السبب في عدم ذكرها مطلقا أو اختصارها هو عدم تعلقها باستنباط الأحكام أو عدم تعلق المسائل بها في نظرهم، ويشير إلى ذلك أن السالمي قال عند تعرضه لكيف "خاتمة نذكر فيها معنى (كيف) و(غير)؛ لتوقف بعض المسائل عليها"[٥] والصواب أن لها تعلقا بالمسائل وإن كان قليلا **فإغفال ذكرها وبيان المسائل المتعلقة بها مما يؤخذ عليهم؛** حيث التزموا هذا في

(١) التفتازاني، شرح التلويح على التوضيح، ١/ ١٨٧.
(٢) الكوراني، الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، ٢/ ١٧٨.
(٣) الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ١/ ٧١.
(٤) الأبياري، التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه، ٢/ ٥٤٥.
قلت: لا يعنى الباحث بكتب الأصول المعاصرة فليست معيارا في البحث العلمي، ثم إن من ذكرها منهم قد جمع ما بين كلام الأصوليين والنحويين، فالعبرة في الدرس الأصولي والنحوي ما ذكره الأوائل للنظر في تطور الدرس الأصولي.
(٥) السالمي، طلعة الشمس، ١/ ٤٧١.

كثير من حروف المعاني، خصوصا الكتب التي عنيت بذكر التطبيقات الفقهية، وهي طريقة الأحناف وطريقة الجمع، وهذا معلوم ومتقرر في علم أصول الفقه.

بيان المسألة فقهيا:

ذكر السالمي في كتابه (معارج الآمال) -كما تقدم- وجوها تفسد فيها الصلاة بفساد تكبيرة الإحرام ومنها زيادة الهمزة؛ لأنها ستكون للاستفهام حينها، فالأصل أن يقول (الله أكبر) فمن زاد الهمزة قبل اسم(الله) انقلب المعنى من التقرير والإخبار إلى الاستفهام، وهذا لا يجوز؛ فتفسد به الصلاة ، وكذا لو زادها قبل (أكبر) فتكون (أأكبر) وهذا استفهام غير جائز مفسد للصلاة، أيا كان تأويل الاستفهام فالصلاة عبادة ألفاظها توقيفية لا تبدل، فكيف إن تغير المعنى؟!.

المطلب الثاني: حرف الباء

ذكر السالمي حرف الباء عند كلامه حول حكم مسح الرأس في الوضوء في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] فقال: "احتَجَّ القائلونَ بِوُجُوبِ مَسح الرأس كُلّه بأنَّ الآيَة مُجمَلَة، بَيَّنَهَا حَدِيث عبد الله بن زيد: أَنَّهُ عَلَيه الصَّلاَة والسَّلاَم تَوَضَّأَ وَمَسحَ رَأسَهُ وَاستَوعَبَ»...فظهر أَنَّ (الباء) فِي قوله تَعَالىَ: ﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ﴾ إِنَّمَا دَخلت للتأكيدِ لاَ لِلتبعيض[١] ... حُجَّة القول الثاني: أنَّ الباء في قَوْله تَعَالَى: ﴿فَامْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] تفيد التبعيض كالباء في قَوْله تَعَالَى: ﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ﴾؛ فالواجب مسح البعض دون ما فوقه"[٢].

معاني حرف الباء عند النحويين:

الباء حرف من حروف الجر، ويأتي لمعاني عدة في العربية أبرزها [٣]:

١-الإلصاق وهو أم الباب، والإلصاق حقيقي، نحو: أمسكت الحبل بيدي، ومجازي، نحو: مررت بزيد. ومنهم من جعل المجازي في نحو: مررت بزيد بمعنى على.

٢-التبعيض أي أن تكون بمعنى من، وهذا المعنى مختلف فيه بين النحاة [٤] واستدل من أثبته بقوله تعالى: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦].

وبقول عنترة:

شَرِبَتْ بِماءِ الدُّحْرُضَيْنِ فأصبحتْ ... زَوْراءَ تَنْفِرُ عن حِياضِ الدَّيْلَمِ

وقول الْهُذلِيّ:

شربنَ بماءِ البحرِ ثمَّ تَرَفَّعتْ ... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نئيجُ

٣-التعدية، وتكون مقام همزة التعدية كقوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] قال المرادي: "ومذهب الجمهور أن باء التعدية بمعنى همزة التعدية، لا تقتضي مشاركة الفاعل

(١) السالمي، معارج الآمال على مدارج الكمال بنظم مختصر الخصال ١/ ٩٦.

(٢) السالمي، معارج الآمال على مدارج الكمال بنظم مختصر الخصال ١/ ٦٨٦.

(٣) الزجاجي، حروف المعاني والصفات، ص٤٧-٤٨، المرادي، الجنى الداني (ص٣٦-٥٦)، ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ١١/ ١٨٩-٢٠٧.

(٤) الزجاجي: حروف المعاني (ص٣٦)، المرادي: الجنى الداني (٤٣).

للمفعول. وذهب المبرد والسهيلي إلى أن باء التعدية، تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في الفعل، بخلاف الهمزة"[١].

٤-الاستعانة، كقوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠].

٥-السببية، كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤]

٦-المقابلة، وهي الداخلة على الأثمان والعوض، نحو: اشتريت الدار بألف ريال.

٧-معنى على (الاستعلاء) كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ﴾.

٨-معنى عن (المجاورة) كقوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١].

ومنه قول علقمة:

فإِنْ تَسْأَلوني بِالنِّساءِ فإِنَّني ... بَصِيرٌ بأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ

٩-معنى إلى وحمل عليه قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ [يوسف: ١٠٠] أي إلي.

١٠-القسم، وهو أصل حروف القسم؛ لذلك امتازت عن بقية حروف القسم بأشياء نحو:

أ- دخولها على الظاهر والمضمر معًا.

ب- جواز ظهور الفعل معها، فلا يلزم حذفه كبقية حروف القسم.

ج- ترد للطلب وغيره، وبقية حروف القسم لا تستعمل في الطلب.

معاني حرف الباء عند الأصوليين:

تكلم السالمي عن حرف الباء في الطلعة وذكر له أربعة معاني:

١- الإلصاق وهو أم الباب وعرفه بأنه "تعليق الشيء بالشيء وإيصاله إليه"[٢]

وقسمه إلى قسمين على غرار صنيع كثير من الأصوليين:

أ-الإلصاق الحقيقي: وهو ما أفضى إلى نفس المجرور نحو: أمسكت بزيد إذا قبضت ثوبه أو شيئا من جسمه.[٣]

ب-الإلصاق المجازي: وهو ما أفضى إلى ما يقرب من المجرور نحو: مررت بزيد.[٤] وهو ذات صنيع النحويين كما تقدم.

٢-الاستعانة نحو كتبت الدرس بالقلم، وذهب السالمي مذهب القائلين إن الاستعانة راجعة إلى الإلصاق وليست معنا مستقلا وهو صنيع جماعة من الأصوليين.[٥]

واستدل السالمي بدليلين:[٦]

- أن القول بالاستعانة مؤدي إلى الاشتراك والأصل عدم الاشتراك.

---

(١) المرادي، الجنى الداني: (ص٣٨).

(٢) السالمي، طلعة الشمس، ١/ ٤٤٦، الزركشي، تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، ١/ ٥٠٦.

(٣) السالمي، طلعة الشمس، ١/ ٤٤٦، الزركشي، تشنيف المسامع بجمع الجوامع، ١/ ٥٠٦.

(٤) المرجع السابق/ ١/ ٤٤٦.

(٥) الشاشي، أصول الشاشي، ١/ ٢٠٠-٢٠١

(٦) السالمي، طلعة الشمس، ١/ ٤٤٩.

-أن معنى الإلصاق داخل في كل استعمالات الباء فلا ينفك عنه، وإنما يستدل عليها بالقرينة، فالقرينة هي الدالة على معنى آخر مع الإلصاق فليست الاستعانة معنى مستقلا.

والجدير بالذكر أن للأصوليين تفصيلا في باء الإلصاق من حيث الأثر المترتب عليها في المعنى، ففرقوا بين اقترانها بالآلة أو المحل، فإن اقترنت بالآلة دلت على الكلية أي العموم، نحو: "مسحت الحائط بيدي"، وإن اقترنت بالممسوح لم يشمل الكل وإنما البعض فدلالتها هنا على التبعيض [١].

٣-معنى من التبعيضية، وضعفه السالمي بدليل أن الأصل عدم الاشتراك والقول بالتبعيض فيه دعوى الاشتراك.[٢]

٤- أن تكون زائدة وضعفه السالمي ورد على القائلين به في تأويل الزيادة في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] بأن القول بالزيادة يفضي إلى إلغاء معنى الإلصاق، وإلغاء الحقيقة مع إمكانها لا يجوز.[٣]

وذكر غيره من الأصوليين معاني أخرى على ما تقدم ذكره عند النحويين مثل: التعليل نحو قولهم: سعدت بطاعة الله تعالى، والمصاحبة نحو قولهم: خرج زيد بقماشه، والسببية كقوله تعالى، نحو: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ﴾ [البقرة: ٢٢]، الظرفية بمعنى (في) وتكون مع اسم الزمان، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ (١٣٧) وَبِاللَّيْلِ﴾ [الصافات: ١٣٧-١٣٨]، ومع المكان نحو: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ﴾ [القصص: ٤٦]، والبدلية كقوله ﷺ: «مَا يَسُرُّنِي بِهَا حُمْرُ النَّعَمِ»[٤]، ولا شك أن الأصوليين الذين توسعوا في معاني الحروف قد أخذوا ذلك من النحويين ويصرحون بذلك في كتبهم.[٥] ويبدو أن السالمي لم يستطرد في معانيها؛ لأنه يرى أن الباء للإلصاق ولا ينفعك عنها كما تقدم فلم ير حاجة للاستطراد، على أن الأصل في ذكر هذه المعاني عند الأصوليين هو أثرها في استنباط الأحكام الفقهية، وليس دراستها كما يدرسها النحويون.

بيان المسألة فقيها:

اختلف الفقهاء في مقدار المسح الواجب لاختلافهم في تأويل الباء:

فقال قوم: يجب مسح الكل وعليه طائفة من الإباضية[٦] والمالكية على المشهور[٧]

(١) السالمي، طلعة الشمس، ١/ ٤٤٦.

(٢) السالمي، طلعة الشمس، ١/ ٤٤٨.

(٣) المرجع السابق، ١/ ٤٤٨.

(٤) الطبراني، المعجم الأوسط (٦٣٢٨).

(٥) القرافي، نفائس الأصول في شرح المحصول، ١/ ٥٠٦-٥٠١٣.

(٦) السالمي، معارج الآمال ١/ ٩٥.

(٧) الحطاب الرُّعيني، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ١/ ٢٠٧.

والحنابلة على الصحيح في مذهبهم[١]؛ لأن الباء هنا صلة للتأكيد وهي بمنزلة قوله تعالى: ﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] وعليه فيجب مسح كل الرأس[٢].

واستدلوا:

١ـ أن الباء في الآية للإلصاق، وليست للتبعيض واستدلوا على ذلك بدليلين:

أـ ضعف القول بدلالة الباء على التبعيض وهو قول جماعة من النحويين والأصوليين[٣].

ب ـ أن قوله تعالى في الوضوء: ﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] مثيل قوله تعالى في التيمم ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦] ذلك أن لفظ المسح في كلا الموضعين وحرف الباء فيها واحد لا يختلف، فإذا كانت آية التيمم وهي الفرع البديل لا تدل على التبعيض، فكيف بآية الأصل في الوضوء! [٤].

٢ـ قالوا: لم يثبت أن النبي –صلى الله عليه وسلم– مسح بعض رأسه فقط، قال ابن القيم: «ولم يصح عنه في حديث واحد أنه ﷺ اقتصر على مسح بعض رأسه البتة، ولكن كان إذا مسح بناصيته كمَّل على العمامة» [٥]، وهذا دليل على عدم الاقتصار بمسح بعض الرأس.

وقال فريق: إن الواجب مسح بعض الرأس وهو أحد قولي الإباضية[٦] وقول الأحناف[٧] والشافعية[٨]، واستدلوا:

١ـ بأن الباء في الآية للتبعيض بدليلين:

أـ ثبوت مجيء الباء للتبعيض وهو قول جماعة من النحويين كما تقدم ذكره.

ب ـ اتفاق العلماء على جواز ترك القليل من الرأس في المسح [٩].

٢ـ حديث جابر بن زيد عن ابن عباس عن النبي –صلى الله عليه وسلم– أنه مسح ببعض رأسه في الوضوء [١٠].

٣ـ ما جاء عند مسلم من طريق المغيرة بن شعبة أن النبي –صلى الله عليه وسلم– مسح بناصيته وعلى عمامته [١١].

---

(١) المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ١/ ٣٤٨.

(٢) السرخسي، أصول السرخسي، ١/ ٢٢٨.

(٣) الزجاجي: حروف المعاني (ص٣٦)، المرادي: الجنى الداني (٤٣)، السالمي، طلعة الشمس، ١/ ٤٤٨.

(٤) ابن أبي العز، التنبيه على مشكلات الهداية ١س/ ٢٤٨.

(٥) ابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد، ١/ ١٨٦.

(٦) السالمي، معارج الآمال ١/ ٩٥.

(٧) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ١/ ٤.

(٨) الخطيب الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ١/ ١٧٦.

(٩) العيني، البناية شرح الهداية، ١/ ١٧٥.

(١٠) أخرجه الربيع في مسنده، كتاب الطهارة، باب في فضائل الوضوء (٩٦).

(١١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب المسح على الناصية والعمامة (٢٧٤).

وقيل: الباء هنا للاستعانة، ولا تدل على التبعيض، وفي الكلام قلب، ومنعاه (امسحوا رؤوسكم بالماء) [١].

والأظهر عند الباحث جواز الاكتفاء بمسح بعض الرأس بدليل حديثي ابن عباس والمغيرة وفيهما أن النبي –صلى الله عليه وسلم– مسح بعض رأسه في الوضوء وكلاهما حديث ثابت صحيح.

ويُجاب على قول المعترضين بقياس الوضوء على التيمم بأنه قياس مع الفارق، ذلك أن الفروق بين الوضوء والتيمم ظاهرة، ولا يصح القياس مع الفارق، وأما إنكار كثير من النحاة مجيء الباء للتبعيض فهو مقابل بإثبات هذا المعنى عند جماعة من النحويين، وقد سبق ذكر شيء من أدلتهم الدالة على إثبات معنى التبعيض في الباء.

ومهما يكن من شيء فلو سلمنا أن الباء لا تأتي للتبعيض فإن السُّنة قاضية بجواز مسح بعض الرأس، والسنة تقيد إطلاقات القرآن كما تخصص عمومه.

وأما دعوى أنه لم يثبت في جواز مسح بعض الرأس فقط شيء، فليس بشيء، فقد ثبت ذلك بسند ذهبي رفيع عند الإمام الربيع.

* * * * * * * * *

المطلب الثالث: حرف الواو

ذكر الإمام السالمي معنى الواو وذهب إلى أنها تدل على مطلق الجمع كما ذكر معنى الترتيب و الخلاف في دلالة الواو عليه في معرض الحديث عن حكم الترتيب في الوضوء والتيمم:فقال "... إلاَّ أن يتمسَّك القائلون بذَلِكَ بِما قِيلَ عَن بَعْضهم: إنَّ الواو للتَّرتِيب، وقَد رُدَّ بأنَّها لا تَقتضي التَّرتِيب إلاَّ بقرينَة، وَأَمَّا نفس وضعها فَلِمطلق الجمع[٢] وقال: أَمَّا الترتيب: فمعلوم من فِعله –صلى الله عليه وسلم– وكان ينبغي أن يَجري فيه الْخِلاَف الْمتَقَدِّم في ترتيب الْوضُوء؛ لأَنَّه فرع عنه...وسبب الاختلاف: هو سَبب اختلافهم في حرف الواو، وهل توجب الْجمع أو الترتيب؟"[٣]

كما تكلم عن عدم دلالتها على المعية وأثرها الفقهي في بيان الصلاة الوسطى فقال: "وَمِنهَا: ما روي عن عائشة – رضي الله عنها – أَنَّهَا كانت تقرأ: ﴿حَافِظُواْ عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلاَةِ الْوُسْطَى وَصَلاَةِ الْعَصْرِ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وذلك أَنَّهَا عطفت صَلاَة العصر عَلَى الصَّلاَة الوسطى، والْمعطوف عَلَيْهِ قبل الْمعطوف، والتي قبل العصر هي الظهر... ثُمَّ إنَّ الاستدلال به عَلَى أَنَّ الوسطى الظهر لا يَتِمُّ إلاَّ عَلَى قول من التزم الترتيب في الواو، والأصحّ أَنَّهَا لِمطلق الْجمع لا تقتضي ترتيبا ولا معيَّة"[٤].

---

(١) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص ١٤٣).

(٢) السالمي، معارج الآمال على مدارج الكمال بنظم مختصر الخصال، ١/ ١٥٢.

(٣) السالمي، معارج الآمال على مدارج الكمال بنظم مختصر الخصال، ١/ ٦٧٩.

(٤) السالمي، معارج الآمال على مدارج الكمال بنظم مختصر الخصال، ١/ ٣٧٧-٣٧٨.

معاني حرف الواو عند النحويين:

الواو أصل حروف العطف وهي لمطلق الجمع، وذكر النحويون لها معاني أخرى أشهرها ما يأتي[١]:

١-معنى إذ وهي المسماة واو الحال، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا﴾ [طه: ١٢٥].

٢-واو الاستئناف وتسمى واو الابتداء وتكون الجملة بعدها مستقلة عما قبلها، فلا تعطف عليها نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى﴾ [الأنعام: ٢]. وقوله تعالى: ﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾ [الحج: ٥] وقوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا (٦٥) وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ﴾ [مريم: ٦٥-٦٦].

٣- الواو الزائدة: أثبتها الكوفيون والأخفش وابن مالك، كما في قول الشاعر:

حَتى إذا قَمِلَتْ بُطونُكُم ... ورَأَيْتُم أبْناءَكُم شَبُّوا

وقَلبتُم ظَهْر المِجَنّ لنا ... إنّ اللَّئِيم العاجزُ الْخَبُّ

٤- معنى أو، وأثبتها بعض النحويين كقول الشاعر:

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ ... كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

٥-واو المعية: وهي الدالة على معنى مع، نحو قولك: سرت والصحراء أي مع الصحراء، وحمل بعضهم عليها قوله تعالى قَوْله تَعَالَى ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] والآية هنا محتملة للمعية وتقدير محذوف فليست متعينة.

٦- واو الإنكار: ويراد بها تنكير المذكور نحو قولك أعمروه لمن قال: جاء عمرو، وهي مستعلمة في اللغة الدراجة لبعض مناطق عمان-حفظها الله وسائر بلاد المسلمين من كل سوء-.

٧- واو التذكار: وهي تفيد التذكير لمن تعود إليه في السياق فلو كان لزيد كلام سابق ثم قال قائل: يقولو ،يعني: يقول زيد.

٨- واو القسم: وهي التي ترد للقسم ولا يذكر معها فعل القسم كقوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ [الشمس: ١] وهي كثيرة في القرآن.

٩- "الْوَاو الدَّاخِلَة على الْجُمْلَة الْمَوْصُوف بهَا لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أَن اتصافه بهَا أَمر ثَابت"[٢] وحملوا عليها قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤].

١٠-معنى الباء نحو: أنت أعلم ومالك أي بمالك، وبعته الدار وألف ريال أي بألف ريال.

وبعض المعاني التي ذكرها بعض النحويين غير مسلم بها فهي ليست معنى مستقلا نحو: دلالتها على معنى رب كقول أمرئ القيس:

---

(١) المرادي، الجنى الداني، ص١٦٣-١٧٣، ابن هشام مغني اللبيب، ص٤٦٩-٤٧٧، الزجاجي، الحروف: (ص٣٧).

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ص٤٧٧.

وليل كموج الْبَحْر أرْخى سدوله ...علي بأنواع الهموم ليبتلي

فليست بمعنى مستقل، فالواو للعطف في بابها، وإنما تحذف رب قياسا بعد الواو والفاء وبل.

قال ابن مالك:

وحذفت رب فجرت بعد بل...والفاء وبعد الواو شاع ذا العمل

وقد يكون المعنى ضعيفا على التحقيق كدعوى واو الثمانية التي أثبتها بعضهم، وادعى القائلون بها أنها من خصائص العرب، فقالوا في وصفها: أن تأتي بالواو في ثامن المعدودات، فيقولون: واحد اثنان ثلاثة أربعة خمسة ستة سبعة وثمانية، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: ١١٢]، وبقوله تعالى: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، وبقوله تعالى: ﴿ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم: ٥]، وبقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] وقد ضعف هذا الوجه كثير من النحويين كالفارسي وابن هشام والمرادي ونحوهم؛ إذ لم يرد ذلك عن العرب، والآيات التي استدلوا بها لها محمل آخر في كلام العرب، ولا حاجة للإطالة فيها هنا(١).

وبعضها من باب الاحتمال؛ إذ تحتمل الواو معنى آخر نحو: قولهم دلالتها على معنى لام التعليل وَحمل عَلَيْهِا من قال بها، كل واو داخلة على الفعل المضارع المنصوب كقوله تعالى: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ (٣٤) وَيَعْلَمَ الَّذِينَ﴾ [الشورى: ٣٤-٣٥] وقوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ﴾ [الأنعام: ٢٧].

معاني الواو عند الأصوليين:

ذكر السالمي في كتابه طلعة الشمس أربعة معاني للواو على النحو الآتي:

١-الدلالة على مطلق الجمع والتشريك بين معطوفيها، وهو الأصل فيها، فالواو تدل على الجمع بين الأمرين فصاعدا، والتشريك بينهما في الحكم، وهو الذي اعتمده في طلعة الشمس، وما عداه فمن باب الاستعارة فلا بد من قرينة، فقال" إنما هي لمطلق الجمع بين معطوفيها وتشريكهما في ذلك الشيء من غير دلالة على معية أو ترتيب، بل إذا أريد واحد من المعية أو الترتيب جيء له بقرينة تدل عليه".(٢)

ويريدون بمطلق الجمع القدر المشترك بين الترتيب والمعية (٣) ويعبر عنه بعضهم بالجمع المطلق.(٤)

٢-المعية وفسرها بأنها مقارنة المتعاطفين وجودا في الزمان، وذكر نسبته عن غيره إلى مالك.(٥) والسالمي لا ينكر المعية، ولكنه يشترط القرنية لها فقولك: سرت والصحراء، يقتضي لغة أن تكون الواو للمعية بدلالة القرنية.

---

(١) المرادي: الجنى الداني (ص١٦٧)، ابن هشام: مغني اللبيب (ص٤٧٤).

(٢) السالمي، طلعة الشمس، ١/ ٤١٩.

(٣) السبكي، الإبهاج في شرح المنهاج، ١/ ٣٣٨، المرداوي، ٢/ ٦٠٠، ابن مفلح، أصول الفقه، ١/ ١٣٠.

(٤) ابن العراقي، الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، (ص٢٣٠).

(٥) السالمي، طلعة الشمس، ١/ ٤١٩.

٣-الحال وهذا المعنى عنده كالمعية لابد لها من قرينة؛ لأنها من الاستعارة لا الحقيقة. قال السالمي" جاز استعارتها لمعنى الحال، فاستعاروها له عند الاحتياج إلى ذلك، وذلك نحو قول القائل لصاحبه: أعتق غلامك فلانا وعلي قيمته، فإنه يلزم القائل قيمة الغلام إن أعتقه سيده".(١)

وقد تختلف كلمتهم في تأويل الواو بين العطف والحال، ويترتب عليها اختلافهم في تخريجها الفقهي ومثاله قول المرأة لزوجها: طلقني ولك ألف درهم، فحلمها بعضهم على الحال فأوجب عليها الألف إن طلقها، وحملها بعضهم على العطف فلم يوجب عليها الألف.(٢)

٤-الترتيب ونسبه عن غيره إلى أبي حنيفة(٣) ،ونسب لثعلب، وأبي عمر الزاهد غلام ثعلب، والربعي، وهشام، وأبي جعفر الدينوري(٤).

واستدلوا بأدلة منها:

١-قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة:١] والشاهد فيها أن الواو أفادت الترتيب فإخراج الأرض أثقالها إنما يكون بعد الزلزلة.

٢-قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الحج: ٧٧] والركوع قبل السجد فالواو للترتيب.

وضعف جمهور الأصوليين والنحويين دلالة الواو على الترتيب وعليه السالمي، واحتج الجمهور بما يأتي(٥):

١-دعوى إجماع النحويين على عدم دلالة الواو على الترتيب وهو قول السيرافي(٦). وقد بالغ بعض النحويين في نفي القول بالترتيب مطلقا. قال ابن يعيش "ولا نعلم أحدًا يوثَق بعربيَّته يذهب إلى أن الواو تفيد الترتيب"(٧)

ونجد ابن هشام يرد على هذا النفي فيقول: "وقول السيرافي: إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب، مردود، بل قال بإفادتها إياه قطرب والربعي والفراء وثعلب وأبو عمر الزاهد وهشام والشافعي"(٨).

---

(١) السالمي، طلعة الشمس، ١/ ٤٢٣.

(٢) الفناري، أصول البدائع في أصول الشرائع، ١/ ١٤٤.

(٣) السالمي، طلعة الشمس، ١/ ٤٢٠.

(٤) المرادي، الجنى الداني،(ص:١٥٩).

(٥) السالمي، طلعة الشمس، ١/ ٤٢١، القرافي، نفائس الأصول في شرح المحصول، ٣/ ٩٨٩ وما بعدها، ابن العراقي، الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، ٢٣٠-٢٣٢، الفناري، فصول البدائع في أصول الشرائع، ١/ ١٣٨-١٤٢، الحسين الشوشاوي، رفع النقاب عن تنقيح ابن شهاب- ٢/ ١٩٢، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٣/ ١٢٠٤-١٢٠٥، ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 5/ ٦-١٢، المالقي، رصف المباني، ص٤٧٤.

(٦) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى،ص٣٠١.

(٧) ابن يعيش، شرح المفصل، ٥/ ٧.

(٨) ابن هشام، مغني اللبيب (ص٤٧٤). وينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ٣/ ١٥٦، ابن هشام، مغني اللبيب، ص٤٧٤.

٢-أن السماع قاض بعدم دلالة الواو على الترتيب ومن ذلك:

أ-قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨] مع قوله تعالى في الأعراف: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١] فلو قيل بأن الواو للترتيب لكان القرآن متناقضا وهذا لا يجوز.

ب-قوله تعالى فيما حكاه عن منكري الآخرة: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إلا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤] فلو كانت الواو تفيد الترتيب لكانوا مقرين بالبعث واليوم الآخر.

ج- قوله تعالى: ﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣] ومعلوم أن الركوع قبل السجود.

د- ومن كلام العرب قول النابغة الجعدي:

أُغلي السِّباءَ بِكلِّ أدْكَنَ عاتِقٍ ... أو جَوْنَةٍ قُدِحَتْ وفُضَّ خِتامُها

قال ابن يعيش: "والجونة: الخابئة المَطلية بالقار. وقُدحت: غرفُت، وقيل: مُزجت، وقيل: بُزلت. وفضّ ختامها: أي كسر طِينها. ومعلوم أنه لا يُقَدَح إلَّا بعد فضّ ختامها. مع أنا نقول: إنها لو كانت الواو للترتيب؛ لكانت كالفاء، فلو كانت كالفاء؛ لوقعتْ موقعَها في الجزاء، وكان يجوز أن تقول: "إن تُحسِنْ إليّ واللهُ يُجازِيك"، كما تقول: "فالله يجازيك". فلما لم يجز ذلك؛ دلّ على ما قلناه"(١).

٣-أن قولك جاء زيد وعمرو يحتمل أحد أمرين: أن يكون زيد جاء قبل عمرو أو أن عمرا جاء قبل زيد، وهذه احتمالات عقلية لا دليل عليها فلا تدل الواو على الترتيب، وإلا لكان ترجيحا من غير دليل.

٤-الاستقراء: قالوا: إن المتأمل لاستعمالات الواو يجد أنها تأتي في مواضع لا يصح حلمها فيها على الترتيب، ومن ذلك ما دل على المشاركة نحو: اختصم زيد وحسن، وتشارك محمد وعلي، وهذا يدل على أنها لمطلق الجمع لا للترتيب.

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور فلا دلالة في الآيتين على الترتيب؛ إذ نجد القرآن يذكر اللاحق قبل السابق مع الواو تارة كما تقدم، ويرتب تارة أخرى، فدل هذا على أن الواو لا يقصد بها الترتيب، وإنما المعنى بحسب السياق الذي تأتي فيه الآيات القرآنية. ولم يثبت عن العرب أنهم استعملوا الواو في الترتيب.

وقد ترد الواو في مواضع يمتنع فيها الترتيب كالصيغ الدالة على الاشتراك نحو تخاصم زيد وعمرو، واشترك محمد وعلي، فهذه مما يستحيل معها الترتيب؛ لأن الأفعال هنا لا تكون من واحد حتى يقال بالترتيب (٢).

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٥/ ١٠.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٥/ ٧.

بيان المسألة فقيها:

اختلف الفقهاء في حكم ترتيب أعضاء الوضوء، فذهب جماعة من أهل العلم إلى اشتراط الترتيب وعليه جماعة من الإباضية [١]، والشافعي[٢]، وأحمد[٣].

واستدلوا بأدلة منها:

١ـ قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦].

الشاهد من وجهين:

أ ـ دلالة الواو على الترتيب وتفيد لزوم ترتيب أعضاء الوضوء.

ب ـ دلالة الفاء على التعقيب فقوله: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] ففي الآية دلالة على وجوب الابتداء بغسل الوجه؛ لأن الفاء دالة على التعقيب فإذا وجب الترتيب في غسل الوجه وجب في غيره على السواء.

٢–استدلوا بأن الوضوء عبادة توقيفية لا مجال للاجتهاد فيها، فلا يزاد على أعمالها شيء، ولا ينقص منه شيء، وبما أنها عبادة توقيفية لزم الإتيان بها كما فعلها النبي صلى الله عليه وسلم.

٣ـ أن الله بدأ بذكر الوجه فوجب أن تكون البداءة في العمل بالوجه أيضًا بدليل عموم قوله صلى الله عليه وسلم «نَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» [٤].

والعبرة بعموم اللفظ لا خصوص السبب فإن الحديث وإن كان قد ورد في الحج فإنه يعم غيره ما لم يرد المخصص.

وذهب جماعة من الفقهاء إلى عدم اشتراط الترتيب في الوضوء وعليه جماعة من الإباضية [٥]، ومالك[٦]، وأبو حنيفة[٧].

واستدلوا بأدلة منها:

١ـ حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ نَسِيَ مَسْحَ الرَّأْسِ فَذَكَرَ وَهُوَ يُصَلِّي، فَوَجَدَ فِي لِحْيَتِهِ بَلَلًا فَلْيَأْخُذْ مِنْهُ وَيَمْسَحْ بِهِ رَأْسَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزِئُهُ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ بَلَلًا فَلْيُعِدِ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ»(٨).

قالوا: لو كان الترتيب واجبًا في صحة الوضوء للزم أن يعيد لا أن يمسح رأسه فقط.

---

(١) السالمي، معارج الآمال ١/ ١٤٩.

(٢) الشربيني الخطيب، مغني المحتاج ١/ ١٨٠.

(٣) المرداوي، الإنصاف ١/ ١٣٢.

(٤) أخرجه الربيع في مسنده (٤١٥).

(٥) السالمي، معارج الآمال ١/ ١٤٩.

(٦) العدوي، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، ١/ ٢١٩.

(٧) السرخسي، المبسوط، ١/ ٥٥.

(٨) الطبراني، المعجم الأوسط، (٧٥٧٣).

٢ـ الأصل براءة الذمة ولم يرد دليل مقبول في لزوم الترتيب في الوضوء، فنبقى على أصل البراءة.

٣ـ آية الوضوء خالية من لزوم الترتيب، فلو قلنا بلزومه لكان زيادة على النص، والزيادة على النص نسخ له كما قيل.

المختار:

يظهر للباحث –والعلم عند الله– أن الترتيب شرط لصحة الوضوء؛ فالنبي صلى الله عليه وسلم قال بعد أن توضأ «هَذَا وُضُوءٌ لاَ تُقْبَلُ الصَّلاَةُ إِلاَّ بِهِ»[١].

وهذه الكيفية في الوضوء التي لا تصح الصلاة إلا بها متضمنة للترتيب؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فرتب، وعليه فالنص المذكور يشمل الترتيب في الوضوء.

كما أن الوضوء عبادة توقيفية غير معقولة المعنى، وعليه فيلزم العمل به كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم دون تبديل أو تغيير في شيء.

أما حديث عبدالله بن مسعود المتقدم فيجاب عنه من وجهين:

أ. أنه ضعيف إذ فيه نهشل بن سعيد وهو كذاب[٢].

ب ـ على تقدير ثبوته –ولم يثبت– فيحمل على حال النسيان لا العمد.

وأما الاستدلال ببراءة الذمة فالأصل أن الذمة مشغولة بأداء العبادة كما أمر بها الشارع، ولا تنتقل عن هذه الذمة إلى غيرها إلا بدليل.

وأما القول بأنه لا دليل في الآية على الترتيب وأن الزيادة على النص نسخ له فيجاب من وجهين:

أ. أن في الآية دليلاً على الترتيب بينته سنة النبي صلى الله عليه وسلم وهو قوله بعد وضوئه «هَذَا وُضُوءٌ لاَ تُقْبَلُ الصَّلاَةُ إِلاَّ بِهِ»[٣] فيجب التزام الكيفية التي فعلها النبي–صلى الله عليه وسلم– ومنها الترتيب، وإن كانت الواو لا تدل على الترتيب غير أن السنة بينت ذلك.

ب ـ قاعدة الزيادة على النص نسخ له قال بها الأحناف، وجمهور الأصوليين على خلافها، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور فليست القضية على إطلاقها.[٤]

وخلاصة القول: إن السالمي يرى أن الواو لمطلق الجمع فقط فلا تدل في أصل وضعها على ترتيب ولا معية، وهذا مذهب جمهور النحويين، وأكثر الأصوليين والفقهاء والمتكلمين[٥]،

---

(١) الإمام الربيع في مسنده (٨٩).

(٢) قال ابن حجر: «متروك ، وكذبه إسحاق بن راهويه» ينظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (ص ٥٦٦).

(٣) أخرجه الربيع في مسنده، كتاب الطهارة، باب في آداب الوضوء وفرضه (٨٩).

(٤) الجويني، التلخيص في أصول الفقه ٥٠١/٢، ٥٠٢.

(٥) ابن مفلح، أصول الفقه، ١/ ١٣٠

وممن نص عليه –من باب المثال لا الحصر– ابن السبكي[١] ابن المبرد الحنبلي[٢] وأبو زرعة العراقي[٣] والزركشي[٤] وابن مفلح المقدسي.[٥]

* * * * * * * *

الخاتمة

الحمد لله على تمام نعمته وجزيل إحسانه وبعد، فهذه خاتمة ضمنتها أهم نتائج البحث:

١–ذهب البصرين إلى القول بعدم تناوب الحروف وتأويل ما ورد من شواهد بينما رأى الكوفيون جواز التناوب قياسا.

٢–ظهر من خلال البحث أن الأصوليين متفقون على تناوب حروف المعاني وإنما اختلفوا في تأول هذا التناوب فذهب جمهورهم إلى أنه من باب المجاز الإفرادي وقال بعضهم إنه من باب المجاز التركيبي.

٣–يظهر للباحث أن البصرين ينحون نحو الأصوليين في تأويل التناوب على أنه من باب المجاز والأظهر أنه من باب المجاز التركيبي على مذهب البيانيين، أما على رأي الكوفيين فيحتمل أنهم أرادوا الحقيقة لا المجاز، ويعكر على هذا الاحتمال أن هذا القول يقود إلى الاشتراك، والأصل في الاشتراك دلالة اللفظ على كل معانيه مرة واحدة، وهذا ما لا يكون في حروف المعاني؛ فكل حرف له معنى أساسي ثم تورد له معانيه الأخرى كما في كتب حروف المعاني.

٤–أثرت كتب النحو في منهج كثير من الأصوليين في ذكر معاني هذه الحروف؛ إذ ينقلون عن النحويين معانيها غير أن كتب الأصول درست جوانب أخرى من هذه الحروف لم تدرسها كتب النحو وهو ما يتعلق بكيفية الاستدلال بها على الأحكام الشرعية.

٥–اختلف منهج الأصوليين في التعرض لهذه الحروف بين متوسع كما ذكره النحويون أو مقتصر على المقصود في استنباط الأحكام الفقهية.

٦–أغفلت كتب الأصول الكلام عن معاني همزة الاستفهام مع أن لها تطبيقات فقهية وهذا مما يؤخذ عليها.

٧–يرى السالمي أن للحرف معنى واحدا وما عداه فهو من باب المجاز فالباء للإلصاق لا يفارقها، والواو لمطلق الجمع لا يفارقها، وما عدا معناهما الأصلي فهو مجاز يعرف من خلال القرنية وهو بهذا سار على منهج عامة الأصوليين.

* * * * * * * *

(١) ابن السبكي، الإبهاج شرح المنهاج، ١/ ٣٣٨.

(٢) ابن المبرد، غاية السول إلى علم الأصول، ص٤٢.

(٣) ابن العراقي، الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، ص٢٣٠.

(٤) الزركشي، تشنيف المسامع بجمع الجوامع، ١/ ٥٦٩.

(٥) ابن مفلح، أصول الفقه، ١/ ١٣٠-١٣١.

فهرس المصادر والمراجع

ابن أبي العز، صدر الدين علي بن علي (٧٩٢ هـ) .**التنبيه على مشكلات الهداية**، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد شاكر (الأجزاء ١-٣) وأنور صالح أبو زيد (الأجزاء ٤-٥)، الطبعة الأولى، الرياض: مكتبة الرشد ناشرون، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر، جمال الدين (٦٤٦ هـ) .**أمالي ابن الحاجب**، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، الأردن: دار عمار؛ بيروت: دار الجيل، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
ابن السبكي، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي وعبد الوهاب بن علي (تاج الدين) .**الإبهاج في شرح المنهاج**، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
ابن السراج، محمد بن السري بن سهل (٣١٦ هـ) .**الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة.
ابن العراقي، ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم (٨٢٦ هـ). **الغيث الهامع شرح جمع الجوامع**، تحقيق: محمد تامر حجازي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب (٧٥١ هـ) .**زاد المعاد في هدي خير العباد**، الطبعة السابعة والعشرون، بيروت: مؤسسة الرسالة؛ الكويت: مكتبة المنار الإسلامية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب، **معاني الأدوات والحروف**، مخطوطة، عدد الأوراق ٢٤١، المكتبة الأزهرية.
ابن المبرد، يوسف بن حسن بن أحمد، جمال الدين (٩٠٩ هـ) .**غاية السول إلى علم الأصول**، تحقيق: بدر بن ناصر بن مشرع السبيعي، الطبعة الأولى، الكويت: غراس للنشر والتوزيع والإعلان، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢ هـ) .**الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الرابعة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ). **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، الطبعة الأولى. سوريا: دار الرشيد، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (٧٦٩ هـ) .**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، القاهرة: دار التراث، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري (٢٧٦ هـ) .**أدب الكاتب**، تحقيق: محمد الدالي، بيروت: مؤسسة الرسالة.
ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي (٦٧٢ هـ) .**شرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
ابن مالك، محمد بن عبد الله، جمال الدين (٦٧٢ هـ) .**شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد

هريدي، الطبعة الأولى، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
ابن مالك، محمد بن عبد الله، جمال الدين (٦٧٢ هـ) .**شرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
ابن مفلح، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، شمس الدين المقدسي (٧٦٣ هـ) .**أصول الفقه**، تحقيق: فهد بن محمد السدحان، الطبعة الأولى، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف (ت: ٧٦١هـ). **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد (٧٦١ هـ) .**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط.
ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد (٧٦١ هـ) .**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الطبعة السادسة، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥ م.
ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش (٦٤٣ هـ) .**شرح المفصل للزمخشري**، تقديم: إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (٧٤٥ هـ) .**البحر المحيط (في التفسير)**، بعناية: صدقي محمد جميل العطار (جـ ١ و ١٠)، زهير جعيد (جـ ٢ إلى ٧)، عرفان العشا حسّونة (جـ ٨ إلى ١٠)، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
أبو علي الفارسي (٣٧٧ هـ) .**الإيضاح العضدي**، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، الرياض: كلية الآداب - جامعة الرياض، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
الأبياري، علي بن إسماعيل (٦١٦ هـ) .**التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه**، تحقيق: علي بن عبد الرحمن بسام الجزائري، الطبعة الأولى، الكويت: دار الضياء، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.
الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر، زين الدين المصري (٩٠٥ هـ). **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
الأشموني، علي بن محمد بن عيسى (٩٠٠ هـ) .**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
الآمدي، علي بن أبي علي بن محمد، سيد الدين (٦٣١ هـ) .**الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، بيروت - دمشق: المكتب الإسلامي.
أمير بادشاه، محمد أمين بن محمود البخاري، المعروف بأمير بادشاه الحنفي (٩٧٢ هـ) .**تيسير التحرير**، القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م.
التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر (٧٩٣ هـ) .**شرح التلويح على التوضيح**، القاهرة: مكتبة صبيح.
الجوهري، إسماعيل بن حماد (٣٩٣ هـ) .**الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور

عطار، الطبعة الرابعة، بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
الجويني، عبد الملك بن عبد الله، إمام الحرمين (٤٧٨ هـ) .**التلخيص في أصول الفقه**، تحقيق: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، بيروت: دار البشائر الإسلامية.
الحطاب الرعيني، شمس الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن (٩٥٤ هـ). **مواهب الجليل في شرح مختصر خليل**، الطبعة الثالثة، بيروت: دار الفكر، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.
الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي (٨٣٧ هـ) .**خزانة الأدب وغاية الأرب**، تحقيق: عصام شقيو، الطبعة الأخيرة، بيروت: دار ومكتبة الهلال، دار البحار، ٢٠٠٤ م.
الخطيب الشربيني، شمس الدين محمد بن أحمد (٩٧٧ هـ) .**مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م.
الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠ هـ) .**الجمل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م.
الرازي، محمد بن عمر بن الحسن، فخر الدين (٦٠٦ هـ) .**المحصول**، دراسة وتحقيق: طه جابر فياض العلواني، بيروت: مؤسسة الرسالة.
الربيع بن حبيب، ابن عمر الأزدي البصري .**الجامع الصحيح: مسند الإمام الربيع بن حبيب**، بيروت: دار الفتح للطباعة والنشر؛ مسقط: مكتبة الاستقامة.
الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي، أبو القاسم (٣٣٧ هـ) .**حروف المعاني والصفات**، تحقيق: علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤ م.
الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي، أبو القاسم (٣٣٧ هـ) .**اللامات**، تحقيق: مازن المبارك، الطبعة الثانية، دمشق: دار الفكر، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.
الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (٧٩٤ هـ) .**تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي**، دراسة وتحقيق: سيد عبد العزيز وعبد الله ربيع، الطبعة الأولى، مكة المكرمة: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث، توزيع المكتبة المكية، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.
السالمي عبد الله بن حميد (١٣٣٢ هـ) .**طلعة الشمس**، تحقيق: عمر حسن القيام، بدية، سلطنة عمان: مكتبة الإمام السالمي، ٢٠١٠ م.
السالمي، عبد الله بن حميد (١٣٣٢ هـ) .**معارج الآمال على مدارج الكمال بنظم مختصر الخصال**، تحقيق: سليمان بن إبراهيم بابزيز، داود بن عمر بابزيز، إبراهيم بن علي بولرواح، حمزة بن سليمان السالمي، بدية – سلطنة عمان: مكتبة الإمام السالمي، ٢٠١٠ م.
السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة (٤٨٣ هـ) .**المبسوط**، بيروت: دار المعرفة، بدون طبعة، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
السغناقي، الحسين بن علي بن حجاج، حسام الدين .**الكافي شرح البزودي**، تحقيق: فخر الدين سيد محمد قانت، الطبعة الأولى، الرياض: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي (١٨٠ هـ) .**الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
الشاشي، نظام الدين أبو علي أحمد بن محمد بن إسحاق (٣٤٤ هـ) .**أصول الشاشي**، بيروت: دار

الكتاب العربي.
الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (٣٦٠ هـ) .**المعجم الأوسط**، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.
الطبري، محمد بن جرير بن يزيد (٣١٠ هـ)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
الطوفي، سليمان بن عبد القوي، نجم الدين (٧١٦ هـ). **شرح مختصر الروضة**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
العدوي، أبو الحسن علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي (١١٨٩ هـ) .**حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، بيروت: دار الفكر، بدون طبعة، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م.
العيني، محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين (٨٥٥ هـ) .**البناية شرح الهداية**، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
الفاكهي، عبد الله بن أحمد النحوي المكي (٩٧٢ هـ) .**شرح كتاب الحدود في النحو**، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
الفناري، محمد بن حمزة بن محمد، شمس الدين (٨٣٤ هـ) .**أصول البدائع في أصول الشرائع**، تحقيق: محمد حسين محمد حسن إسماعيل، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.
القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (٤٥٨ هـ) .**العدة في أصول الفقه**، تحقيق: أحمد بن علي بن سير المباركي، الطبعة الثانية، الرياض: جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م.
القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس (٦٨٤ هـ) .**نفائس الأصول في شرح المحصول**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى، الرياض: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م.
القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (٦٤٦ هـ) .**إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي؛ بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٢ م.
الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود (٥٨٧ هـ). **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، الطبعة الثانية، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.
الكوراني، شهاب الدين أحمد بن إسماعيل (٨٩٣ هـ) .**الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: سعيد بن غالب كامل المجيدي، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.
المالقي، أحمد بن عبد النور (٧٠٢ هـ) .**رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي (٢٨٥ هـ) .**المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت: عالم الكتب.
المرادي، حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي (٧٤٩ هـ) .**الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق:

فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.
المرداوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان (٨٨٥ هـ) .**التحبير شرح التحرير في أصول الفقه**، تحقيق: عبد الرحمن الجبرين، عوض القرني، أحمد السراح، الطبعة الأولى، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.
المرداوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد (٨٨٥ هـ) .**الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو، الطبعة الأولى، القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.
ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد الحلبي المصري (٧٧٨ هـ) .**تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، الطبعة الأولى، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ١٤٢٨ هـ.
الهروي، علي بن محمد النحوي .**الإيضاح في علم الحروف**، تحقيق: عبد المعين الملوحي، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م.
ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله (٦٢٦ هـ) .**معجم الأدباء**، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

* * * * * * * *